المكتبة الثقافية
١٠٣

النقود العربية
ماضيها وحاضرها

تأليف
الدكتور عبد الرحمن فهمي محمد

وزارة
الثقافة والإرشاد القومي
المؤسسة
المصرية
العامة
للتأليف والترجمة
والطباعة والنشر

١٥ فبراير ١٩٦٤

الثمن ٢ م

مطبعة مصر

المكتبة الثقافية
١٠٣

النقود العربيّة
ماضيها وحاضرها

تأليف
الدكتور عبد الرحمن فهمي محمد

وزارة
الثقافة والإرشاد القومي
المؤسسة
المصرية
العامة
للتأليف والترجمة
والطباعة والنشر

١٥ فبراير ١٩٦٤

توزيع

دار القلم

١٨ شارع سوق التوفيقية بالقاهرة

ت : ٥٥٠٣٢ ـ ٧٧٧٤١

تقديم

اجتذب تاريخ النقـود العربية من الناحية العلميـة والفنيـة كثـيرا من العلمـاء الذين كان لهم فضل الكشف عن حقائق كثيرة فى هـذا الميـدان ويأتى فى مقدمتهم «آدلر» و «كاستليونى» و «شتيكل» الذى أفرغ فى هـذه المـادة خلاصـة أفكاره وعلمه وجاء من بعدهم المؤرخ الكبير لينبول Lane-Poole بانتاجه الضخم فى ميدان النقود والموازين العربية .

وبالرغم من وفرة الباحثين من المستشرقين الا أن النقود العربية لم تلق عند الشرقيين من العناية بتاريخها غـير ما كتبه أدباء كقدامة بن جعفـر والقلقشندى أو رحالة كناصرى خسرو وابن بطوطة ، وحتى **هؤلاء** وهؤلاء يتناولون فى كتبهم موضـوع النقود العربيـة فى نبذ عرضية أو فصول خاصة ، فيما عـدا المقريزى

الذى خصص لها كتيبا مستقلا أسماه « شذور العقود فى ذكر النقود » ، ولكنهم جميعا يشتركون فى الاكتفاء بالتعميم دون استيعاب الموضوع كما فعل المستشرقون الذين كتبوا فى نفس المادة بكثير من التخصص والافاضة ، وان كان لكتابنا العرب على كل حال ؛ فضل السبق فى تسجيل معلومات هامة عن النقود فى مؤلفاتهم استقى منها المستشرقون القدامى منهم والمحدثون .

وموضوع هذا الكتاب « النقود العربية » وهو لمحة سريعة فى تاريخ النقود العربية منذ فجر الاسلام حتى اليوم .

ولعلى بهذا العرض السريع ألفت النظر الى أهمية هذا النوع من الدراسة للفقهاء والمؤرخين والاقتصاديين على السواء ، فالاقتصاد يدرس ذلك الدور الذى تلعبه النقود فى مضمار النشاط البشرى ، ويكفى أن نعرف أن الأساس الذى تلعبه النقود لم يتغير منذ اختراعها حتى الآن ، حين لجأ الناس الى استعمالها وحدة

للحساب ، ووسيطا للمبادلة ، وأداة لاختزان القوة الشرائية ، وقاعدة للقيم المستقبلة . كما أن النقود وثائق هامة يمكن الاعتماد عليها فى استنباط الحقائق التاريخية ، سواء ما يتعلق منها بالأسماء ، أو بالعبارات الدينية المنقوشة ، فهى سجل للألقاب والنعوت ، التى تلقى الضوء على كثير من الأحداث السياسية ، والتى تثبت أو تنفى تبعية الولاة أو السلاطين والبلاد للخلافة أو للحكومات المركزية فى التاريخ الاسلامى ، ولذلك تعتبر النقود العربية الوثائق الرسمية الصحيحة التى لا يسهل الطعن فى قيمتها . وهى فوق هذا كله تعتبر مستندات الوحدة السياسية والاقتصادية فى العالم العربى ، منذ أن كانت دمشق وبغداد والقاهرة مركز الاشعاع الاقتصادى ، ففى سوريا تم على يدى الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان (٦٥ ــ ٨٦ هـ) تأميم دور السك.وتعريب النقود التى تتداولها كافة الشعوب الاسلامية ، فلم تعد نقود العرب تدور فى فلك النقود البيزنطية أو الفارسية أو ترتبط بأسعارها وأوزانها ، كما حملت مصر والعراق مشعل الاصلاح النقدى الذى

أضاءته العاصمة الأموية دمشق فأسهمت القاهرة وبغداد فى ضرب النقود العربية ونشرها خلال العمليات التجارية فى الخليج العربى وحوض البحر المتوسط ، بقدر ما أسهمتا فى اقامة دور جديدة للسك وتزويدها بالفنيين فضلا عن المعادن النفيسة اللائزمة .

وتهتم الشريعة الاسلامية بالنقود فى ميدان العبادات والمعاملات ، وذلك لاتصال النقود بالزكاة والصداق ، والعقود ، والوقف والعقوبات والدية وغيرها . وقد حدث تغيّر كبير بالزيادة أو النقص فى النقود العربية المتداولة فى مختلف العصور ، مما استدعى حلا لهذا التغيير عند تطبيق القواعد الفقهية المتعلقة بالشئون المالية . والوقوف على التطور التاريخى للنقود العربية ، وأوزانها ، وعيارها ، وقيمتها ، يساعد على ايجاد هذه الحلول عند تعيين النصاب الشرعى بالنقود المتداولة .

وتندرج دراسة النقود تحت علم النميات La Numismatique ، وهو العلم الذى يبحث فى النقود ، والأوزان ، والأختام ، والأنواط ، وقد

بدأ هذا العلم فى نيل ما يستحقه من العناية منذ عهد قريب ، حين بدأ تدريسه فى جامعاتنا العربية وقد أسهمت وزارة الثقافة والارشاد القومى فى القاء الضوء على أهمية علم النميات العربية باقرار انشاء متحف خاص للنقود فى مصر بعد صدور القرار الوزارى رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٠ وعُهد الى مصلحة الآثار اجراءات اخراج هذا المتحف الى حيز الوجود .

ويحسن قبل الاسترسال فى موضوع النقود أن نشرح بعض الألفاظ التى سوف يرد ذكرها فى ثنايا هذا الكتاب حتى نزيل عن القارىء بعض الغموض واللبس:

السكة :

يعبِّر لفظ « السكة » عن معان متعددة تدور كلها حول النقود التى تعاملت بها الشعوب العربية من دنانير ذهبية ودراهم فضية وفلوس نحاسية فيقصد به حينا تلك النقوش التى تزين بها هذه النقود على اختلاف أنواعها وأحيانا أخرى يعنى قوالب السك التى يختم بها على العملة المتداولة كما يطلق أيضا على الوظيفة

التى تقوم على سك العملة تحت اشراف الدولة . غير أن المعنى الشائع هو اطلاق كلمة « السكة » على النقود العربية التى تضرب فى دور السك والتى أصبحت وسيلة التعامل الرئيسية فى العصور الوسطى بين مختلف شعوب العالم ، تشهد بذلك تلك المجموعات من النقود العربية التى عثر عليها فى روسيا ، وبولندا ، وفنلنده وألمانيا ، وقد عاش لفظ « السكة » فى أوربا غريبا عن وطنه العربى وأمعن فى الاغتراب حتى تبنته الفرنسية باسم Sequin واشتقت منه الايطالية لفظ Zecchino

الدينـار :

أن لفظ « دينار » مشتق من اللفظ اليونانى اللاتينى Denarius-Aureus ، وهو اسم وحدة من وحدات السكة الذهبية عند العرب وقد عرف العرب هذه العملة الرومانية وتعاملوا بها قبل الاسلام وبعده وقد أشار اليها القرآن الكريم فى سورة آل عمران (آية ٧٥) :

(ومن أهل الكتاب من ان تأمنه بقنطار يؤده
اليك ومنهم من ان تأمنه بدينار لا يؤده اليك)

ولم يمس الاصلاح النقدى الأول الذى قام به الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان سنة ٧٤ هـ عيار هذه السكة الذهبية وانما عمل على ضبط وزنها عن طريق صنج زجاجية لا تستحيل الى زيادة أو نقصان ومن ثم أصبح الوزن الشرعى للدينار الاسلامى منذ تعريبه هو ٤٫٢٥ جرام وأقدم الدنانير العربية تلك التى تحمل صورة عبد الملك بن مروان وهى مؤرخة سنة ٧٤ هـ وثمت دنانير أخرى مشابهة ضربت فى سنة ٧٦ هـ وسنة ٧٧ هـ وفى هذه السنة الأخيرة تم تعريب الدينار الاسلامى فاختفت الصور من نقوشه وظهرت عليه العبارات التى تشير الى شهادة التوحيد والرسالة المحمدية وتاريخ الضرب . وقد ظلت مضاعفات الدينار وكسوره مستعملة فى جميع البلاد الاسلامية منذ فجر الاسلام ، بينما شاع فى صقلية فى عصر الفواطم ضرب ارباع الدنانير ومنذ عهد السلطان المملوكى الأشرف برسباى ٨٢٥ ـ ٨٤٢ هـ (١٤٢١ ـ ١٤٣٨ م) أطلق على العملة الذهبية المضروبة فى مصر اسم « الأشرفى » وكان عيار الدينار العربى وأجزائه مرتفعا غالبا (٣/٤ ٢٣قيراط)

حتى العصر العثمانى على الأقل اذ كان يراعى أن يكون الذهب خالصا من الشوائب ما استطاعت العمليات الفنية الى ذلك سبيلا .

الدرهم :

وهو وحدة من وحدات السكة الاسلامية الفضية وقد اشتق اسمه من الدراخمة اليونانية أما استعماله فى المعاملات فقد استعاره العرب من الفرس اذ كانت الأقاليم الشرقية من العالم الاسلامى تتعامل بالدراهم أى انها كانت تتبع قاعدة الفضة باعتبار الدرهم الفضة هو نقدها الرئيسى وقد حدد مرسوم اصلاح النقد العربى نسبة ثابتة بين وزن الدرهم والدينار هى ١٠ : ٧ أى أن الدرهم كان يمثل ٧/١٠ الدينار ومن ثم كان وزنه الشرعى ٢٫٩٧ جرام على أساس أن الوزن الشرعى للدينار ٤٫٢٥ جرام ولكن هذا الوزن خضع لتغيرات كبيرة خلال العصور التاريخية وكان للدرهم العربى مضاعفات كما كانت له أجزاء لتسهيل العمليات التجارية .

الفلس :

ان كلمة « فلس » لا تعنى بالضرورة عملة نحاسية بالرغم من أن استعمالها الشائع منذ فجر الاسلام هو فى هذا الغرض الضيق ولفظ (الفلس) مشتق من اليونانية وقد استعار العرب تلك السكة عن البيزنطيين وكانت تسمى Follis غير أن العرب لم يتقيدوا بوزن هذا النوع من السكة البيزنطية اذ كان هذا الوزن عند الفتح العربى لسوريا ومصر فى غاية الاضطراب فضربوا فلوسا عربية فى بعلبك وحلب ، وحمص ، ودمشق ، وطبرية ، وفلسطين ، والاسكندرية ، واختلفت أوزانها وقيمها باختلاف الأقاليم التى ضربت فيها وان كانت النسبة الشرعية بين الفلوس والدراهم كانت معروفة وهى ١/٤٨ والأصل فى ضرب هذا النوع من النقود النحاسية أن تكون عملة تساعد على اجراء العمليات التجارية البسيطة ولكن رغم ذلك اهتم العرب بنقوشها وأوزانها وصنعوا لضبط هذه الأوزان وتحديدها صنجا زجاجية خاصة مقدرة بالقراريط والخراريب .

اختراع النقود

لم يعرف الانسان التعامل بالنقود وهو يعيش فى الغابات ولكن بعد حياة الاستقرار ، واشتغاله بالزراعة ، وانخراطه فى سلك الجماعة ، وجد الانسان نفسه مضطرا الى التفكير فى الأخذ والعطاء ، وساعد على ذلك رغبته الفطرية فى المبادلة ، وهى عنده تقويم وقبول يخرج المسألة من مجرد استلاب لحاجة الغير الى حيث تصير نفعا لا غنى عنه . ولكن كيف كان يجرى التعامل فى أول عهد المجتمع به ؟ ان التعامل كان يتم فى أول الأمر ـ وفى ظل اقتصاد بدائى ـ بين شخصين كل منهما فى حاجة الى ما عند صاحبه ولم تكن الحاجة اذ ذاك تزيد عن اللحوم والجلود وغيرها من الرغبات المحدودة ويرى بعض المؤرخين أن المبادلة قامت فى الجماعات البشرية على اختيار مادة أو أكثر ، تؤدى بين الناس

مهمة الوساطة فى التبايع وكسب الأرزاق ، ففى الصين مثلا استعمل المحار على أنه الوسيلة الرسمية للتبادل حتى القرن الرابع قبل الميلاد حين ظهرت فى الصين النقود المعدنية ، كما لعب الثور دورا هاما فى التبادل ببلاد اليونان ، وحسبه أن كانت له القيمة الكبرى فى التقديرات كما للذهب الآن ، فيذكر هوميروس فى الياذته ، أن بعض الأسلحة كانت تساوى تسعة ثيران وبعضها مائة ، كما قدرت الجارية بأربعة ثيران .

والخلاصة أن السلع النقدية كانت تفرضها ظروف خاصة ، فى بلد معين ، فاختلفت هذه السلع من شعب لآخر فهى فى بلد ما الأرز ، وفى آخر الشاى والجلود أو الخيول والعبيد ، ولا غضاضة فى هذا ما دامت النقود كما يعرفها الاقتصادى الأمريكى « فرانسيس ووكر » هى وسيلة للمبادلة أيا كانت هذه الوسيلة التى ارتضاها القوم فى معاملاتهم تحقيقا لمنفعتهم ، غير أن الخسارة وضياع الثروة كانت تتحقق تماما فى حالة النقود القابلة للتلف كالمحاصيل أو الحيوانات ، كما واجه الناس صعوبة تجزئة هذه الأموال أحيانا لتحقيق رغبة المبادلة فى

العمليات التجارية البسيطة ، وأصبح من الضرورى — بعد ارتقاء الاقتصاد الاجتماعى ـ الاعتماد على سلعة تجمع بين المنفعة والبقاء على الحوادث ، وهذا فى ذاته أصل الفكرة التى أوحت الى الناس أن يتخذوا من المعادن وسيطا للمبادلات ، لأن المعادن معيار ثابت لا يتعرض للضياع كرأس مال ، ولا تحتاج المعادن الى نفقة فى حفظها ، فوق انها تتحمل عوادى الدهر ، وتمتاز بسهولة الحمل والنقل ، فضلا عن قابليتها للتجزئة الى أجزاء توافق مختلف الأغراض والاحتياجات ، وهكذا اتجهت الجماعات الى اعداد المعادن بأوزان معلومة مقدرة تحت مسئولية أصحابها الذين نقشوا عليها أسماءهم أو ميزوها بعلامات خاصة ، وتولت الدولة الاشراف على هذه العلامات فختمت القطعة بخاتم الدولة كى تصبح « نومسما » أى قانونية (من اليونانية Nomos أى القانون) ليأمن الناس الغش والتزييف فى نقود الذهب والفضة ، وبذلك خطت الدولة الخطوة الأولى فى سبيل اختراع النقود وسكها ، وقد تولت الدولة هذا السك أول الأمر دون أجر ، ثم وجدت أنه من دواعى

تعزيز السلطان بل والكسب المادى أيضا أن تشترى الدولة المعادن وتضربها لحسابها الخاص ، بوزن وعيار معينين .

ويجمع علماء النميات أن الليديين بآسيا الصغرى فى عهد كرويسوس Croesus أو قارون الليدى ٥٦١ ــ ٥٤٦ ق.م ، هم أول من سك النقود المعدنية من الذهب والفضة استنادا الى رأى هيرودوت ، وقد انتشرت هذه السبائك النقدية من ليديا عن طريق المدن الساحلية اليونانية فى آسيا الصغرى الى بلاد اليونان نفسها حيث تطورت هذه النقود الى أقصى درجات التطور الفنى ، وانتشرت على أيدى التجار فى جميع أنحاء العالم ، وقد اتخذت كل دولة آلها لها يرمز اليها فنقشته على النقود ، وعلى هذا الأساس سارت سنة الأشكال النقدية حتى العهد الاسلامى حين نقشت على النقود العربية شهادة التوحيد (لا اله الا الله وحده لا شريك له) .

التداول النقدى فى مصر

ظلت مصر بعيدة عن التطور النقدى فترة طويلة فلم تضرب نقــودا طوال العصر الفرعونى ، بل بقيت متمسكة بتقاليدها فى المقايضــات ومن آثار المقايضات بالمعادن بأشكالها المختلفة فى هيئة حلقات من الذهب والفضــة نجد رسوما بديعــة تمثل وزن تلك الحلقات بالميزان فى مقابر الأسرة ١٨ ويمكن اعتبار نقود الفــرس التى ضربها الوالى Aryandos ، وسميت « أرياندكون » أول عهد المصريين بالنقود ومع ذلك لم يعترف بها الشعب ، وأخضعها القوم لعاداتهم فاعتبروها سبائك معدنية يجزئونها بالمقراض بعد اختبار نقاء معدنها وتوزن بالميزان حسب مقايضاتهم • الا أن المصريين قــد ضربوا النقود اليونانية باسم الملك المصرى « تاخوس » فى عهد الأسرة ٣٠ وكان ضرب هذه النقود تحت ضغط

ظروف سياسية لعل أهمها دفع أجور الجند اليونان المرتزقة الذين استعانت بهم مصر فى طرد الفرس ، وبذلك يمكن اعتبار هذه النقود أول نقود مصرية ضربت من الذهب والفضة ، ولكن مع ذلك ظلت المقايضة وتجزئة المعادن والنقود الأجنبية قائمة فى مصر حتى ازداد الاحتكاك التجارى بين مصر وجاراتها من العالم الاسيوى الأوربى فى عصر البطالمة ، فتأثر المصريون بالتطور النقدى فى هذه البلاد وخاصة بلاد اليونان فانتقلت مصر من مرحلة تداول المعادن النفيسة بالوزن الى مرحلة النقود ، وتزخر متاحف العالم بمجموعات قيمة من النقود البطلمية المصرية المصورة .

واذا نحن تتبعنا النظام النقدى المصرى منذ العصر الرومانى نجد انه كان لمصر وضع خاص بالنظر الى نقودها خلال القرون الثلاثة الأولى ، فلم تكن النقود الرومانية من الفضة أو البرونز هى النقود الوحيدة الجارية فى التعامل ، بل كانت حاجة السوق المصرية تزود بنقود قومية من ضرب الاسكندرية ، ولم يكن هناك اقليم رومانى آخر له هذا الوضع ، واذا تصادف ووجدت

النقود الفضية الرومانيــة فانها لا تلبث أن تختفى أمام النقود القومية التى كانت تضرب على أساس التترادراخم Tetradrachm (أربعة درخمات) من الفضة المخلوطة ويتفق على تقييمها بالنسبــة للنقود الذهبيــة لتحقيق الأغراض التجارية .

ويظهر أن النقود المعدنية قد اختفت فترة من الزمن فى العصر البيزنطى اذ كانت أغلب العمليات المــاليــة تجرى فى مصر بالمقايضة فلا يوجد أثر لأية نقود سكت فى دار السك الامبراطورية بمصر بعــد السنوات العشر الأولى من القرن الخامس الميلادى ، بل حتى لا يوجــد شىء منها مستورد من الخــارج غير قليــل من الدنانير الذهبية البيزنطية ، الى أن كانت بداية القرن ٦ م حين أعاد الامبراطور جستنيان الأول (٥٢٧ ـــ ٥٦٥ م) ضرب نقود مصرية بالاسكندرية وهى عبارة عن قطع مستديرة تحمل الحرفين .I, B وهما حرفان يعنيان فى الأبجدية اليونانية العدد ١٢ اشارة الى قيمة القطعة التى تقــدر باثنى عشر نميــا Nummia ، وهى بذلك تمثــل أدنى أجزاء النقود المقــدرة على أساس السوليدس الذهب

وقد استمرت هذه النقود قائمة حتى الفتح العربى لمصر ٢٠ هـ (٦٤١ م) .

ولكن هناك شك فيما اذا كانت الأنواع المختلفة من النقود قد راجت فى كل البلاد المصرية اذ أن العمليات التجارية الخارجية لم يشتغل بها أى اقليم آخر فى مصر غير الاسكندرية اللهم الا بعض العمال من الفلاحين الذين اشتغلوا بارسال القمح الى السفن التى تحمله الى بيزنطة ، أما التعامل فى القرى فقد ظل على أساس القمح فهو الذى كان يمثل هناك العملة المصرية الرئيسية .

والخلاصة انه قامت فى العصر البيزنطى محاولات لتوحيد قيم النقود المعدنية فى مصر على أساس الذهب وكانت الوحدة المقصودة بذلك هى السوليدس Solidus أى الدينار البيزنطى أو النومزما Nomisma كما تعارف عليه فى مصر وقدر بأربعة وعشرين قيراطا كما قدرت أجزاؤه من النصف Semis ، والثلث Tremis والربع quadrans على هذا الأساس .

وقد أشير الى كل هذه الأجزاء الذهبية فى أوراق البردى التى ترجع الى القرن السابع الميلادى وظلت قاعدة الذهب Gold Standard آساسا للنظام النقدى فى مصر حتى بعد نهاية السيادة البيزنطية .

وتدل قطع الفخار المكتوبة Ostraca التى عثر عليها فى مصر على أن المعاملات بين الأهالى عند الفتح الاسلامى كان أساسها النقود الذهبية المعروفة بالدينار وأجزاء الدينار وقد دفع هذا الوضع النقدى بعض المؤرخين العرب الى الظن بأن نقود مصر هى الذهب فقط فيذكر المقريزى مثلا أن « مصر من بين الأمصار فما برح نقدها المنسوب اليه قيم الأعمال وأثمان المبيعات ذهبا فى سائر دولها جاهلية (قبل الفتح الاسلامى) واسلاما » ويذكر فى موضع آخر « من أمعن النظر فى أخبار مصر عرف أن نقدها .... لم يكن الا من الذهب فقط » .

والحقيقة ان قاعدة النقد Etalon Monétaire فى مصر قبل الفتح العربى وبعده هى الذهب أى ان مصر

كانت تسير على نظام المعدن الفردى Monometallisme ولكن هـذا النظـام لم يمنـع اسـتعمال نقـود أخرى مساعدة من الفضـة والبرونز وان كان الذهب وحده هو العملة القانونية التى كان لها قوة ابراء غير محدودة ، والسبب فى ذلك هو كثرة كمية الذهب قبل الفتح العربى حتى أصبح من الممكن أن يؤدى وحـده مهمة النقود الرئيسية القانونية منذ أن غمرت الدنانـير البيزنطية الأسواق المصرية كنتيجة لدفـع أثمان البردى الذى كانت عاصمة الدولة البيزنطية تستهلك جزءا كبيرا منـه .

فجر النقود العربية

لم يكن للعرب قبل الاسلام نقود خاصة بهم فكانت المعاملات التجارية تجلب من الخارج بكل النقود المتداولة فى شبه الجزيرة العربية ، ونحن نعرف أن القرشيين كانت لهم رحلتان تجاريتان رئيسيتان أشار اليهما القرآن الكريم (سورة قريش آية رقم ٢) رحلة صيفية الى سوريا وأخرى شتوية الى اليمن فكانوا يحصلون من معاملاتهم مع سوريا على ربح طائل يصل الى ١٠٠ ٪ بل انهم كانوا يحصلون أحيانا من قافلة تجارية واحدة الى الشام على خمسين ألف دينار من الذهب ، ومن اليمن كانت تأتى الى الحجاز نقود حميرية وأن تكن بأعداد قليلة كما كانت ترد الى شبه الجزيرة العربية قطع كثيرة من العملات الفضية من الأقاليم الشرقية وخاصة ايران والعراق .

وهكذا كانت العمليات التجارية تجلب الى بلاد العرب كمية النقود المتداولة بينهم سواء النقود الذهبية التى تأتى من سوريا وهى دنانير الأباطرة البيزنطيين أو النقود الفضية وهى دراهم الفرس الساسانيين .

وصفوة القول أن العرب قبل الاسلام قد عرفوا الدراهم الساسانية والدنانير البيزنطية وقد ورد ذكرها فى أخبارهم وأشعارهم ويذكر البلاذرى أن العرب كانوا يتبايعون بالدنانير على أنها « تبر » ويطلقون عليها « العين » كما يطلقون على الدراهم الفضية كلمة « الورق » فلما جاء الاسلام أقر الرسول صلى الله عليه وسلم النقود على ما كانت عليه وتعامل الرسول نفسه بهذه النقود فزوج عليا كرم الله وجهه ابنته فاطمة على ٤٨٠ درهما وكذلك فرض الرسول زكاة الأموال بهذه النقود السائدة فجعل فى كل خمس أوقيات من الفضة خمسة دراهم كما جعل فى كل عشرين دينارا نصف دينار ، وقد أشار ابن سلام « فى كتابه الأموال » الى كثير من هذه المعاملات الاسلامية .

وقبل أن نتحدث عن تعريب النقود واصلاحها على يدى عبد الملك بن مروان خليفة الأمويين فى دمشق سنتناول التعريف بالدراهم الساسانية والدنانير والفلوس البيزنطية قبل هذا الاصلاح .

أما الدرهم الساسانى فى فجر الاسلام فكان عبارة عن قطعة مستديرة من الفضة على أحد وجهيها نقش يمثل الجزء العلوى من صورة كسرى الفرس ويظهر وجهه فى وضع جانبى وعلى رأسه التاج الساسانى المجنح وعلى الوجه الثانى للدرهم حارسان مدججان بالسلاح أو واقفان بدونه فيمكن اعتبارهما كاهنين بينهما معبد النار الذى يسهران على خدمته أو حراسته، وتشير الكتابات البهلوية المنقوشة على الدراهم الى اسم الملك كما تشتمل أحيانا على عبارات دعائية له ولأسرته ، وفى الهامش الخارجى للدرهم توجد ثلاثة أو أربعة أهلة وفى داخل كل هلال نجمة اشارة الى الكوكب « الزهرة » عند تقابله مع القمر وهو رمز للرخاء عند الشرقيين .

ولما أقرَّ الرسول (ص) هذا النوع من النقود عمل الخليفة أبو بكر بسنته فى تبنى النقود الجارية بين المسلمين ولم يغير منها شيئا ، ولما استخلف عمر ابن الخطاب وفتح الله على المسلمين بلاد الفرس أقرَّ النقود الساسانية فى ايران والعراق كما هى بلغتها وحروفها البهلوية وكذلك بشاراتها وشعائرها غير الاسلامية ، وحافظ على أسماء دور السك وتاريخ الضرب باللغة البهلوية كذلك . وقد أورد لنا الأستاذ موردتمان Mordtmann ما يقرب من مائة اسم لدور السك الساسانية وردت على النقود التى ضربها العرب على الطراز الساسانى ويذكر المقريزى أن عمر بن الخطاب فى سنة ١٨ هـ ضرب الدراهم على نقش الكسروية وشكلها وأعيانها (صورها) ولكنه زاد عليها عبارة « الحمد لله » وفى بعضها « محمد رسول الله » وفى البعض الآخر « لا اله الاّ الله وحده » ولما بويع عثمان ضرب فى خلافته دراهم ونقش عليها عبارة التكبير « الله أكبر » . ونصل من هذا كله الى أن

النقود الساسانية فى ايران والعراق كانت تسجل كتاباتها بحروف پهلوية على الدراهم الفضة وعندما ضرب العرب الدراهم على نَسْقها أضافوا اليها حروفا عربية وسنرى فى النهاية بعد أكثر من نصف قرن منذ اقرار عمر لهذا الوضع ، أن الحجاج بن يوسف يكتب اسمه بالعربية على الدراهم وسنرى كذلك أن الدرهم العربى على الطراز الساسانى سيختفى أمام اصلاح الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان للنقود فيصبح درهما عربيا اسلاميا .

هذا عن الدراهم الفضة فى فجر الاسلام التى كانت سائدة فى ايران والعراق ، أما فى سوريا التى وضع العرب أيديهم عليها اثر موقعة اليرموك وهى الموقعة التى قررت مصير الولايات البيزنطية فى الشام فيظهر أن الشعوب التى أخضعها المسلمون هناك كانت تمتص العرب الغالبين ليس فقط فى ميدان الادارة ونظم الحكم بل أيضا فى ميدان النقود ، ويظهر ذلك واضحا منذ أن قبل عمر بن الخطاب فىسوريا نموذج النقود الامبراطورية البيزنطية دون معارضة عندما ضرب نقوده . فالقطع

البرونزية من الفلوس التى بين أيدينا كميات كبيرة منها دليل قاطع على ذلك اذ نجد على أحد وجهى القطعة صورة هرقل الامبراطور البيزنطى واقفا وتحيط به الشارات المسيحية وهى الصليب الذى يعلو التاج والصليب فوق عصا المطرانية بيده اليمنى والكرة التى يعلوها صليب محمولة باليد اليسرى وعلى الوجه الثانى نجد الرمز النقدى حرف M الذى يشير الى الرقم ٤٠ فى الأبجدية اليونانية بمعنى أن القطعة تساوى أربعين نميا Nummia وفوق هذا الحرف نجد الصليب كما نرى التاريخ الهجرى سنة ١٧ هـ مكتوباً باليونانية. وتحمل أقدم هذه النقود اسم دار الضرب « دمشق » باليونانية .

وتدلنا الفلوس التى تلت هذا الطراز البيزنطى المحض على أن النقود العربية أخذت تزداد استقلالا شيئا فشيئا كلما فرض العرب سلطانهم على الولايات البيزنطية ، وثمة خطوة تالية حدثت فى تطور النقود العربية فى سوريا بوجه خاص هى ظهور الكتابات

العربية الى جانب الكتابات اليونانية فنجد مثلا «دمشق» تكتب باليونانية والعربية معا وكذلك الحال بالنسبة « لحمص » و « طبرية » وأخذت تظهر على القطعة بعض العبارات التى تشير الى الوزن الشرعى الصحيح لها مثل لفظ (طيب) أو (جائز) أو (واف) وأهم المدن التى أنتجت هذا النوع من النقود العربية البيزنطية « دمشق » و « حمص » و « بعلبك » و « قنسرين » و « طبرية » و « ايليا » (فلسطين) . ولكن مع ذلك ظلت صورة هرقل أمبراطور الدولة البيزنطية تظهر على النقود العربية أو تظهر صورة هرقل ومعه صورة ابنيه «هرقليوناس» و «قسطنطين» غير أن الكتابة العربية على كل حال أخذت تميل الى احتلال مكان أكبر بمرور الزمن على الفلوس البرونزية فظهرت البسملة (بسم الله) وتبعها بعد قليل شهادة الوحدانية والرسالة المحمدية (لا اله الا الله محمد رسول الله) .

أما الدنانير البيزنطية التى تعامل بها العرب فى فجر الاسلام فقد خضعت هى أيضا فى سوريا لتطور تدريجى

فبدأت الشارات المسيحية تختفى من فوق تيجان الأباطرة وكذلك من فوق عصا المطرانية، وتظهر الكتابات العربية وصورة الخلفاء الى أن أصبحت هذه الدنانير عربية تماما فى عهد عبد الملك بن مروان ويخبرنا المقريزى أن الخليفة معاوية بن أبى سفيان (٤١ — ٦٠هـ) ضرب دنانير اسلامية عليها صورته متقلدا سيفه واذا كانت دراهم معاوية قد وصلت الينا وبعضها محفوظ فى المتحف البريطانى بلندن فان دنانيره التى يشير اليها المقريزى لم يصلنا منها شىء، غير ان عدم وصولها لا يتخذ دليلا على الشك فى صحة هذه الأقوال لأنه ربما يكون السبب فى اختفائها هو امتصاص هذا النوع من النقود لصهْرِه خلال عمليات التعريب وسنرى ان الخليفة عبد الملك بن مروان أمر بأن تسحب من التداول جميع الدنانير المضروبة قبله عن طريق بيت المال ليعاد سكها على الطراز العربى الجديد الذى قرره .

وقبل أن نناقش طراز النقود العربية الجديد يجب أن نشير الى حقيقة هامة تفرض نفسها وهى أن نقود

الأقاليم الشرقية من العالم الاسلامى فى ايران والعراق اقتصرت على الدراهم الفضية بينما اختصت الأقاليم البيزنطية فى سوريا ومصر والمغرب على النقود الذهبية . فهل من أسباب يمكن أن نرد اليها هذه الحقيقة التى استقرت فى الولايات والممالك التى استولى عليها العرب ؟ يحاول بعض الباحثين ومن بينهم ميشيل دى بور M. De Bouer ارجاع التعامل بالدراهم فحسب فى الأقاليم الشرقية من ممتلكات العرب فى فجر الاسلام الى افتقار الفرس للذهب فى القرن السابع الميلادى تيجة الحروب التى شنها الأكاسرة على البيزنطيين رغبة منهم فى التوسع نحو سوريا وغيرها من الولايات البيزنطية وتيجة للهزيمة التى حلت بالفرس على يد هرقل وما تبع ذلك من فوضى تفوق حد الوصف حتى ارتفعت نفقات الحروب والجزية الحربية ، ثم ان الفرس كانوا يجلبون الذهب اللازم لهم من تجارة الترانسيت الخاصة بالأقمشة الحريرية الواردة من الصين والصادرة الى بيزنطة وكانت هذه التجارة رمزا للحياة المترفة فى العمليات التجارية فى ذلك الوقت ، غير ان بيزنطة نجحت

منذ القرن السادس فى ادخال دودة القز الى امبراطوريتها واستطاعت فى أوائل القرن السابع التخلص من التجار الفرس وأصبحت هى بدورها مصدرة للحرير ، وبذلك فقد الفرس أهم مصدر لثروتهم الذهبية .

ولا شك فى أن هذا التحول الكبير فى مجرى التجارة الهامة والرئيسية قد أفقد بلاد الفرس مكانتها الممتازة التى كانت تحتلها فى الميدان الاقتصادى بقدر ماأفقدها نصيبها من الدنانير البيزنطية الذهبية وهى التى تشكل أهم مورد لرصيدها من الذهب غير أننا لانستطيع قبول هذا التفسير كتعليل لامتناع الفرس عن ضرب نقود ذهبية كما امتنعت بيزنطة عن ضرب نقود فضية والحقيقة المفسرة لهذه الوقائع المالية هى تلك المعاهدة التى عقدها البيزنطيون مع الدولة الساسانية بشأن النقود وهى تقضى بأن يضرب الساسانيون نقودا من الفضة فقط وألا يتخذوا نقودا ذهبية سوى النقود البيزنطية الجارية فى التعامل ولهذا كانت نقود بلاد الفرس عند الفتح العربى هى الدراهم الفضية بينما

شاعت النقود الذهبية فى بلاد الاسلام التى كانت تحت حكم البيزنطيين .

هذه هى الأسس المالية التى تفسر لنا سيادة النقود الذهبية دون الفضية فى سوريا ومصر عند الفتح العربى ، وهو أمر قد قبله العرب دون البحث فى أسبابه وكذلك دون محاولة تغييره أول الأمر ، ولم يكن ذلك قصورا من العرب عن فهم المجال الاقتصادى بل رغبة منهم فى المحافظة على الاستقرار المالى الذى لابد منه لضمان الجزية لبيت المال ، فضلا عن كونه استجابة لحاجات شعب مزدوج من الغالبين والمغلوبين .

إصلاح عبد الملك للنقود

تحدثنا المراجع التاريخيــة عن محــاولات مبكرة لاصــلاح النقود العربيــة وتعريبهــا تلك المحاولات التى بدأت على يد عمر بن الخطاب سنة١٧هـ حين ضرب الدراهــم على نقش الكسروية وشكلهــا والفلوس البرونزية عــلى الطــراز البيزنطى ، وكذلك محاولات معاوية بن أبى سفيان الذى ضرب الدراهم والفلوس التى وصل الينا بعضها وعليه اسمه أوصورته وقد أشار المقريزى الى دنانير الخليفة الأموى معــاوية (٤١ ـ ٦٠ هـ) ذات الصورة وهى أول دنانير اسلامية ضربت على طراز الدنانير البيزنطية التى تحمل صورة الأباطرة البيزنطيين ولكن للأسف لم نعثر على قطعــة واحدة من هذه الدنانير حتى اليوم ومهما قيل بشــأن محاولات معاوية وعمر فى توحيد النقود العربية فانهــا

لم تكن محاولات خلق وابتكار بقدر ماكانت عمليات تقليد للنقود البيزنطية أو الساسانية .

وبعد معاوية بن أبى سفيان تولى الخلافة – فى خلال خمس سنوات – ثلاثة من الخلفاء الأمويين لم تكن لهم محاولات بارزة فى ميدان النقود الاسلامية الى أن تولى الخلافة عبد الملك بن مروان ٦٥ – ٦٦ هـ (٦٨٥ – ٧٠٥ م) الذى استطاع أن يحطم الحركات المناهضة لسلطانه فقتل مصعب بن الزبير سنة ٧٢ هـ وأخاه عبد الله بن الزبير سنة ٧٣ هـ وبذلك خضع الشرق العربى لخليفة أموى واحد ، وفى عام ٧٧ هـ كانت السلطة قد تركزت كاملة فى يد عبد الملك وصارت مصر مع العالم العربى تمثل أمة واحدة ، أذكر ذلك لأوضح أن عصر عبد الملك قد شهد ظاهرة جديدة تتلخص فى توحيد الأمة الاسلامية وصبغ الدولة بصبغة قومية عربية فى جميع الميادين الادارية والمالية فضربت على يدى عبد الملك أول نقود عربية كضرورة من ضرورات الاستقرار الاقتصادى والسياسى ولا يختلف المؤرخون

العرب فى نسبة الطراز العربى للنقود الى عبد الملك ابن مروان بقدر اختلافهم فى الدافع الذى أدى به آخر الأمر الى ترك التعامل بالنقود البيزنطية ، ويمكن الوقوف على هذا الدافع من وجهة النظر العربية من تلك النصوص التى ذكرها البيهقى فى «المحاسن والمساوىء» والدميرى «فى حياة الحيوان» والبلاذرى فى «فتوح البلدان» والمقريزى فى «شذور العقود» وأبو المحاسن فى «النجوم الزاهرة» وهى نصوص تتلخص فى أن السبب فى ضرب النقود العربية هو أن أوراق البردى التى تصدّر من مصر الى بيزنطة كانت تسجل عليها عقيدة الايمان المسيحية (باسم الأب والابن وروح القدس) تلك العقيدة التى أشار اليها انجيل متى اصحاح ٢٨ فكتب عبد الملك بن مروان الى عامله فى مصر عبد العزيز بن مروان بابطال هذا الطراز من الكتابة على البردى وأمره أن يكون طرازها شهادة التوحيد (شهد الله أنه لا اله الاّ هو) ولما وصلت أوراق البردى الاسلامية الى أمبراطور الروم المعاصر جستنيان الثانى احتج على عبد الملك وهدده بأنه ان لم

يُعد كتابة العقيدة المسيحية على البردى المصرى فسيضطر الى نقش الدنانير البيزنطية التى ترد الى الشرق العربى بعبارات تسىء الى الرسول صلى الله عليه وسلم ، وغضب عبد الملك من هذا التهديد فأشار عليه أهل الرأى من المسلمين بضرب نقود عربية عليها شهادة التوحيد والرسالة المحمدية وصب صنج من زجاج لاتستحيل الى زيادة أو نقصان لتعير عليها هذه النقود وتضبط أوزانها ، فعمل عبد الملك بهذه المشورة وضرب النقود العربية كأبلغ رد على تحدى الامبراطور البيزنطى .

غير أن هذه القصة بقدر ما تعطينا فكرة واضحة عن تفسير بعض المؤرخين لأخطر الحوادث التاريخية والاقتصادية ، فهى لا تمدنا بغير مساعدة ضئيلة فى تفسير ذلك الاصلاح النقدى الذى قام به عبد الملك والأسباب التى دفعته الى سك نقود عربية خالية من الشارات المسيحية .

والصحيح فى هذه القصة أن نزاعا قد قام بين عبد الملك والدولة البيزنطية ولكنه لم يكن بسبب

أوراق البردى وما تحمله من ألفاظ مسيحية أو عبارات اسلامية فنحن نعرف أن تغيير عبارات العقيدة المسيحية على البردى بعبارات التوحيد على يدى عبد الملك كان أمرا طبيعيا يتفق والوضع الجديد الذى رغبه الخليفة العربى للدولة الاسلامية ، وهو صبغها بالصبغة القومية العربية بعد فترة من الانتقال استغرقت أكثر من سبعين عاما ، ولم يكن ذلك التغيير من التثليث الى التوحيد مثار نزاع بين عبد الملك وأباطرة البيزنطيين بأى حال ، اذ أن عبارات التوحيد واسم الرسول قد ظهرت على أعداد كثيرة من النقود الاسلامية قبل عهد عبد الملك ولم يكن لظهور مثل هذه العبارات أى ردّ فعل فى الدولة البيزنطية التى كان لرعاياها معاملات كثيرة مع الدولة العربية فيتبادل القوم خلالها النقود الاسلامية المضروبة على الطراز البيزنطى ، والنقود البيزنطية على السواء .
ومادام ذلك كذلك فلابد من البحث عن الأسباب الحقيقية للنزاع الذى قام بين عبد الملك بن مروان وأمبراطور الدولة البيزنطية المعاصر جستنيان الثانى

للكشف عن حقائق الثورة الاصلاحية التى قام بها عبد الملك فى الميدان الاقتصادى .

والواقع أن هذا النزاع يتلخص فى أن معاهدة بين الدولة العربية والدولة البيزنطية قد تم توقيعها سنة٦٧هـ لمدة عشر سنوات تقضى بمهادنة الدولة البيزنطية للعرب على حدود الدولة الاسلامية نظير دفع عبد الملك لأتاوة سنوية قدرها ألف دينار من الذهب ، فبأى نوع من النقود كان يدفع هذا القدر ؟

ان عبد الملك بن مروان منذ اعتلائه العرش وجد النقود الاسلامية من الفلوس تضرب بصورة الامبراطور البيزنطى وعليها الشارات المسيحية مع بعض الكتابات العربية .

وقد اقتضت حكمة العرب الادارية الاستجابة لشعور شعوبهم والاكتفاء بهذا القدر من التطور . وقد سار عبد الملك أول الأمر فى هذا الطريق فضرب الدنانير الذهبية على طراز النقود النحاسية البيزنطية لهرقل

وابنيه هرقليوناس وقسطنطين مما كان يضرب فى دار السك بالاسكندرية وعليها الحرفان B و I وان كان عبد الملك قد بدّل وضعهما وجعل كلا منهما محل الآخر فأصبح حرف B على اليسار وحرف I على اليمين أما الصلبان التى كانت تفصل بين هذين الحرفين أو تعلو رؤوس العائلة الامبراطورية المتوجة أو تعلو عصى المطرانية فقد حورها كلها عبد الملك تحويرا خفيفا بأن حذف أعلى الصليب فظهر وكأنه حرف I ثم زاد فى التحوير خطوة فحول الشارات المسيحية الى كرات مستديرة وأحاطها بعبارات التوحيد مسجلة بالخط الكوفى مع الابقاء على صورة هرقل وولديه لذلك لم يعترض جستنيان الثانى على هذا الطراز من النقود الاسلامية ذات التأثيرات البيزنطية سيما وانه طراز مألوف الى حد كبير فى الفلوس النحاسية قبل عهد عبد الملك .

وما لبث عبد الملك أن عمل على تطوير هذه النقود الاسلامية خطوة جديدة فى سبيل استقلالها عن

التأثيرات البيزنطيـة فاستبدل صـورة هرقـل وولديه بصورته هو مع الابقاء على بعض التأثيرات المسيحيـة كالعمود القائم على المدرجات الأربعة الذى كان يحمل الصليب أصلا وأصبح على وجه الدينار صورة الخليفة عبد الملك وعلى ظهره كتابة هامشية نصـها (بسم الله ضرب هـذا الدينر سـنة ست وسـبعين (أو سـبع وسبعين) .

ومما يلفت النظـر فى هـذا النـوع من الدنانير الاسلامية هو ما اجترأ عليه عبد الملك من نقش صورته على أحد وجهى دنانيره ، فقد كان هذا العمل فى ذاته كما يذكر المقريزى مثار اعتراض من بعض الصحابة الذين وصلت الى أيديهم بالمدينة بعض هـذه الدنانير « فلم ينكروا منها سوى نقشها فان فيها صورة » .

ولن تتعرض هنا لمناقشـة تفصيليـة عن كراهيـة الاسلام أو تحريمه للصـور والتماثيـل وكل ما يمكن اضافته هو أن كراهية الاسلام للنقود المصورة لم يكن لها وجود حتى فى أشد الفترات حماسة للدين الاسلامى

منذ عهد النبى صلى الله عليه وسلم ، فقد تعامل النبى نفسه بالدراهم والدنانير المصورة كما أن كراهية الاسلام للصور لم يكن أكثر من مجرد رأى خاص اعتنقه بعض العلماء وشراح الشريعة الاسلامية على أنه قانون ملزم ، ولكنه مع ذلك لم يلتزم به المسلمون جميعا حتى الخلفاء منهم . أما صورة عبد الملك على دنانيره فهى من الوجهة الفنيَّة تعتبر تقليداً لصورة الامبراطور البيزنطى هرقل وان كان الفنان العربى الذى صور دنانير عبد الملك قد لجأ الى التجريد فحذف كثيرا من التفاصيل المسيحية واستبدل عصى المطرانية المصلبة بالسيف فى يد عبد الملك كعلامة للامامة عند المسلمين ولكن يكفى الاشارة الى التشابه الواضح — فى حدود امكانات فنية محدودة طبعا — بين ذقن الخليفة الأموى وذقن الامبراطور البيزنطى وبين طيات الملابس فى كل من الصورتين .

والمهم أن ظهور هذه النقود الاسلامية المزينة بصورة عبد الملك هى سر النزاع الحاد الذى قام بين

الامبراطور البيزنطى وبين الخليفة الأموى ، اذ أن ضرب نقود ذهبية بصورة حاكم آخر غير امبراطور الدولة البيزنطية لم يجرؤ عليه أحد من الخلفاء قبل عبد الملك وقد كان جستنيان الثانى يدافع عن هذا الحق كقاعدة عامة يجب احترامها من حيث المبدأ ولذلك عارض عبد الملك فى الوقت الذى ظهر فيه هذا الطراز من النقود العربية الجريئة بل فسخ المعاهدة المبرمة بين البيزنطيين والعرب لأن الأتاوة العربية السنوية لم تدفع بنقود مصورة بصورة الامبراطور البيزنطى ولكنهاقدمت بنقود عربية بصورة خليفة عربى ، وعبثا حاول عبد الملك أن يقنع الدولة البيزنطية بقبول نقوده الجديدة المصورة مادام وزن الذهب هو المعول عليه .

وعلى أية حال فان النقود العربية التى تزينا صورة عبد الملك كانت خطوة ثورية فى سبيل الاصلاح النقدى لأنها كانت فى حقيقتها ثورة على نظام النقد البيزنطى العالمى الذى أشاد به « نورمان باينز » Norman Baynes حين ذكر « أن هذا الاستقرار

العجيب فى السياسة المالية الرومانية قد ضمن للبيزنطى عملته العالمية التى كانت مقبولة عند جميع الأمم المجاورة بسبب وزنها المضبوط كأساس ثابت للتعامل واستطاعت بيزنطة أن تسيطر بنقودها هى كلا العالمين المتحضر والبربرى » .

وقد استغرقت هذه الثورة الاصلاحية أربع سنوات منذ سنة ٧٣ هـ وهو تاريخ فسخ المعاهدة البيزنطية العربية وتمت أهدافها بتعريب النقود تماما سنة ٧٧ هـ حين احتلت الكتابات العربية وجهى الدينار العربى واختفت الدنانير المصورة وأصبحنا نقرأ فى هامش الوجه عبارة تشير الى الرسالة المحمدية نصها (محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله) وفى المركز شهادة التوحيد ونصها (لا اله الا الله وحده لاشريك له) وعلى الوجه الثانى فى الهامش كتابة تشير الى تاريخ الضرب (بسم الله ضرب هذا الدينر سنة سبع وسبعين) وفى المركز ثلاثة أسطر هى النص القرآنى من سورة الاخلاص (الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد) .

وهكذا نجح عبد الملك فى تعريب النقود الاسلامية تعريبا كاملا غير أن أسباب هذا التعريب لم تكن أسبابا ثانوية كالتى أشار اليها البيهقى والدميرى وغيرهما من المؤرخين بل هى أسباب ودوافع سياسية عليا ونظم اقتصادية تتلخص فى رغبة عبد الملك فى اعادة حق ضرب النقود الى الخلافة فى شخص الخليفة بعد أن ساهم فى حق ضرب النقود كثير من الولاة والعمال الثائرين منذ أن قامت الحروب الأهلية فى أعقاب مقتل عثمان سنة ٣٥ هـ فكان لابد أن يقضى عبد الملك على كل هذه الحقوق المغتصبة التى لم يعد لها مكان اثر تحطيم حركات المقاومة العسكرية وبداية الاستقرار السياسى .

ويرتبط بهذا الاستقرار السياسى من ناحية قومية أخرى هى صبغ الدولة الاسلامية بصبغة عربية فى ظل سياسة رسمها عبد الملك بمهارة ، وقام على تنفيذها فى جميع الميادين الادارية فى مختلف الولايات الاسلامية حين أمر بتعريب الدواوين فى فارس والشام ومصر فكان لابد لاتمام هذه السياسة القومية العربية من الاتجاه الى النقود وتعريبها وتخليصها من السيطرة البيزنطية

أو غيرها فسار عبد الملك فى ذلك بخطوات تدريجية مقدراً خطورة الميدان الاقتصادى من أن تحل به هزة عنيفة على اثر اصلاح مفاجىء .

وبتعريب النقود الاسلامية سنة ٧٧ هـ بدأ عهد من الاستقرار المالى للدولة العربية فلم تعد نقود العرب تدور فى فلك الدنانير البيزنطية أو غيرها أو ترتبط بأوزانها وأسعارها .

ولكن الجدير بالذكر أن النقود الذهبية بعد التعريب لم يسمح الخليفة الأموى بضربها فى غير مصر وسوريا فانحصر انتاج الدنانير العربية فى دار السك بدمشق والفسطاط .

وأصبح من الصعب فى نقود العصر الأموى التميز بين تلك الدنانير السورية أو المصرية بعد أن وحد بينهما المظهر العربى العام الذى حدده اصلاح عبد الملك للنقود وخاصة فى الكتابة العربية المنقوشة ، أما وزن الدينار فى مصر وسوريا فقد حدده الوزن الشرعى وهو ٤٫٢٥جرام للدينار وقد يزيد الوزن أو ينقص ولكن لا ضيْر فى

ذلك مادام المعول عليه عند الوفاء بالالتزامات هو التحقق من ضبط الوزن بالصنج الزجاجية المتنوعة المخصصة لوزن النقود بأنواعها .

واذا كان من الصعب علينا التميز بين النقود الذهبية التى ضربت فى مصر وبين تلك التى ضربت فى سوريا فى العصر الأموى فان الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للنقود من الفلوس التى كان يسجل عليها اسم الوالى أو عامل الخراج الذى ضرب النقد على يديه وتحت اشرافه كما يحمل اسم مكان السك أحيانا ، ولكن ذلك كله لم يتحقق الا بعد التعريب فى عهد عبد الملك اذ أن الفلس النحاسى المحفوظ بالمتحف البريطانى يظهر عليه اسم الخليفة كما تظهر عليه صورته وهو واقف وتحيط برأسه كوفية ويقبض بيده على سيفه وحول الصورة كتابة نصها (لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين) ولذلك يمكن اعتبار هذا الفلس نقطة التحول الى الفلوس العربية فقد ظهرت بعد ذلك سلسلة من النقود البرونزية فى مصر الأموية بوجه خاص كشفت عنها

حفائر الفسطاط وتزدان بها مجموعة متحف الفن الاسلامى وتحمل هذه النقود أسماء الولاة أو عمال الخراج الذين تولوا أعمالهم فى مصر مثل فلوس القاسم ابن عبيد الله عامل خراج مصر سنة ١١٦ — ١٢٤ هـ وفلوس عبد الملك بن مروان والى الخراج فى مصر سنة ١٣١ ـ ١٣٢ هـ والى جانب أسماء الولاة والعمال المنقوشة على الفلوس التى ضربت فى مصر فان السبيكة المصرية تميزت بطابع خاص عن السبيكة السورية النحاسية فالأولى سميكة ومن معدن البرونز وأقرب شبها بالفلوس التى كانت تضرب فى الاسكندرية قبل الفتح العربى أما الثانية فرقيقة ومن خام النحاس .

وفيما يتعلق بالنقود الفضية فى العصر الأموى فقد وصل الينا الكثير من الدراهم التى ضربت بعد اصلاح عبد الملك فى سوريا والعراق بوجه خاص وترجع أقدم الدراهم الأموية العربية الى سنة ٧٩ هـ ضرب « دمشق » « والكوفة » والى سنة ٨٤ هـ ضرب « واسط » وكل هذه الدراهم الأموية تحمل بين

كتاباتها اسم دار السك التى توضح مكان ضربها . غير أننا نفتقر الى الدراهم الفضيـــة التى ضربت فى مصر فى العصر الأموى فهى نادرة جـــدا مما جعـــل المؤرخ المصرى المقريزى يقرر خطأ عدم وجود هـــذا النـــوع من النقود الفضية فى مصر قبل العصر الفاطمى « وأول ما رأيت للدراهـــم ذكرا بمصر فى أيام الحـــاكم بأمر الله أحـــد خـــلايف (هكذا) الفاطميين » ولكن ندرة هذا النوع من النقود الأموية الفضيـــة لايؤيد ما ذكره المقريزى لأن مصر عرفت الدرهم منذ الفتح العـــربى كما عرفت الدينار والفلس وقد أشير اليه فى الكثير من أوراق البردى العربيـــة فى دار الكتب المصرية ولـــكن نماذج النقود التى تؤيد ما نذهب اليه غير موجودة وان كانت ثمت أدلة مادية أخرى توجد فى الصنج الزجاجية التى يمكن الاستناد اليها للتحقق من وجود الدراهـــم وأجزائها فى مصر وقد نشرنا الكثير مما هو محفـــوظ فى متحف الفن الاسلامى فى كتاب خاص باسم « صنج السكة فى فجر الاسلام » .

النقود العباسية

بعد أن تغلب العباسيون على الأمويين فى سنة ١٣٢ هـ انتقلت السلطة الى العراق . ولكن الدينار الذهب ظل يضرب فى مصر ودمشق فترة طويلة بنفس العبارات التى سجلت على الدنانير الأموية فيما عدا تاريخ الضرب وذلك حتى سنة ١٩٨ هـ حين بدأت تظهر دور السك على النقود الذهبية لأول مرة فى عهد الخليفة العباسى المأمون . فظهرت « مصر » و « العراق » على الدنانير ضرب سنة ١٩٩ هـ ، وتوزع ضرب الدنانير فى عدة مدن حتى أصبح هذا النوع من النقود يضرب فى أهم حواضر الولايات الاسلامية بعد سنة ٢١٢ هـ .

ولا يستند التميز بين الدنانير التى ضربت فى مصر وبين غيرها من دنانير الولايات الاسلامية الى تاريخ

ظهور « مصر » كمدينة للضرب لأول مرة على الدينار العباسى بل يستند الى تلك الأسماء التى ظهرت قبل ذلك على الدنانير المصرية . والواقع أنه منذ عهد الرشيد (١٧٠ ــ ١٩٣ هـ) حدث تطور رئيسى فى نظام النقود العربية ، فقد أمر هذا الخليفة بأن يكتب اسمه واسم ابنه الأمين على النقود الذهبية من الدنانير كما «وهب» الحقوق عينها لوزرائه والولاة وعمال المال وعبّر المقريزى عن ذلك صراحة فى قوله « وهرون الرشيد أول خليفة ترفع عن مباشرة العيار بنفسه وكان الخلفاء من قبله يتولون النظر فى عيار الدراهم ، والدنانير بأنفسهم » وقد كان لهذا النظام الادارى الجديد صداه فى النقود المصرية فأصبح ضرب الدنانير من حق الولاة والعمال وأول من تمتع بهذا الحق « على بن سليمان ابن على العباسى » الذى تولى أمرة مصر من « ١٦٩ هـ — ١٧١ هـ » وتحمل دنانيره معظم العبارات الاسلامية التى تميزت بها الدنانير الأموية ، غير أن اسم الوالى « على » يظهر أسفل الكتابة المركزية على أحد وجهى الدينار . وتعددت بعد ذلك دنانير الولاة المصريين

وعمال الخراج فى العهد العباسى ، وثمت حادثة هامة لا يمكن اغفالها عند الحديث عن تاريخ النقود العباسية فى مصر وهى النزاع بين الأمين والمأمون من أجل الاستئثار بالسلطة فقد أشاع هذا النزاع بين الأمين والمأمون الفوضى والاضطراب فى جميع أنحاء الدولة العباسية ، ولم تنته الفوضى باعتلاء المأمون عرش الخلافة سنة ١٩٨ هـ بعد مقتل الأمين ، بل ظلت آثارها عدة سنين قامت فى خلالها ثورات علوية وأموية وأحزاب متضاربة وقيادات شعبية متنافرة يرغب بعضها فى الاستقلال بمصر عن الخلافة العباسية فى بغداد كشخصية « عبَّاد » « والمُطَّلب » « والسرِّى » وتشير المراجع التاريخية الى أن المأمون استطاع أن يقضى على سلطان الثائرين بقيادة عبد الله بن طاهر الذى هزم أبناء السرى بن الحكم فى صفر سنة ٢١١ هـ . فظهرت النقود منذ هذا التاريخ مضروبة باسم عبد الله بن طاهر فقط وتشير الى لقبه الذى خلعه عليه المأمون وهو لقب « المنصور » وبذلك عاد حق الخليفة المأمون فى دنانير مصر وعاد معه حقه فى الحصول على الخراج والأموال . والخلاصة

أن الدنانير وهى النقود الذهبية الرئيسية فى مصر التى ضربها الولاة من قبل الخلافة العباسية أو سكها ثوار وزعماء طامعون فى مصر ، لم يختلف طرازها العام عن النقود العربية التى ضربها الخلفاء فى بغداد أى « مدينة السلام » ويمكن أن نلخص التطور الذى حدث للدنانير المصرية فى العصر العباسى فيما يلى :

١ ــ ظلت النقود العربية فى مصر تتبع فى خصائصها النقود العباسية التى كانت فى الواقع استمرارا للطراز الأموى حتى عهد هارون الرشيد .

٢ ــ منذ عهد هارون الرشيد ظهر اسم الخليفة على النقود الذهبية وتمتع الولاة فى مصر وبعض عمال الخراج بحق ضرب الدنانير فظهرت أسماؤهم عليها منذ سنة ١٧٠ هـ .

٣ ــ على يد المأمون أضيفت الى كتابات الدنانير بعض الآيات القرآنية فى هامش اضافى « لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله » كما أكملت بعض العبارات المقتبسة من القرآن الكريم

وأضيفت البسملة كاملة « بسم الله الرحمن الرحيم » الى عبارة الضرب وتاريخه .

٤ — فى عهد المأمون ظهرت مصر كمكان للسك مسجلة على الدنانير منذ سنة ١٩٩ هـ .

٥ — انتهز الثوار من الجند فرصة النزاع بين الأمين والمأمون فمنحوا أنفسهم حق ضرب النقود الذهبية بأسمائهم دون حق شرعى من الخليفة .

النقود الأحمدية الطولونية

الواقع أن الطابع الذى أخذته النقود فى مصر الطولونية يستند فى تفسيره قبل كل شىء الى أصول تاريخية كامنة فى العلاقة بين مصر وبغداد فى تلك الفترة من تاريخ الطولونيين ، فمنذ أن تولى أحمد ابن طولون امرة مصر سنة ٢٥٤ هـ عمل على توحيد الولايات الاسلامية حتى تمكن فى سنة ٢٦٦ هـ من تكوين دولة واسعة تتألف من « مصر وأجناد الشامات والثغور وقنسرين والعواصم والجيزة والحجاز ومكة والمدينة » بالاضافة الى برقة وهكذا امتدت أملاك الطولونيين من الفرات وحدود الامبراطورية البيزنطية ومن ساحل البحر المتوسط حتى أسوان جنوبا ، وقد هيأت الظروف السياسية المعاصرة لابن طولون ــ ظروف الخلفاء العباسيين الضعاف وسيطرة رجال البلاط الأتراك

عليهم ـ تأسيس هـذا الملك العريض وضرب نقـود طولونية خاصةفي ظل اشراف صورى من الخلافة العباسية.

والحقيقة أن النقود الرئيسية التى تداولتها مصر عند قيام الدولة الطولونية هى النقـود العباسية التى ضربت باسم الخليفة المتوكل وابنه المعتز والخليفة المعتمد وابنه جعفر الملقب بالمفوض ، وظلت هذه الدنانير الذهبية متداولة فى مختلف الأقاليم الطولونية حتى سنة ٢٦٦ هـ حين ضرب أحمد بن طولون دنانيره الأحمدية بعـد أن نجح فى توحيد مصر والشام .

أما فيما يتعلق بخصائص هذه الدنانير الأحمـدية فهى تحمل اسم أحمد بن طولون ولعل هـذا هو أبرز ما يضفى عليها اسم الدنانير الأحمـدية ولم يحـذف ابن طولون اسم الخليفة المعتمد على الله من هذه الدنانير لأنه لم ينكر عليه شرعية خلافته بقدر ما أكد لنفسه حقه فى سك النقود باسمه . وتنحصر الدنانير الأحمدية فيما بين ٢٦٦ هـ ، ٢٧٠ هـ على التوالى وهى دنانير تشير الى دور سك مختلفة بعضهـا ضرب مصر والآخـر ضرب الرافقة ودمشق . ولا يمكن القول على وجه التأكيد أن

الدنانير الاقليمية الطولونية كان يتم سكها فى مصر دون سواها ولكن ربما كانت قوالب السك ترسل من مصر نفسها الى تلك الأقاليم غير ان الطابع الذى أخذته الدنانير الأحمدية وان كانت ضرب مصر أو غيرها واحد تماما ، فهو طراز النقود العباسة منذ عهد المأمون من حيث الكتابات العربية مع ذكر اسم الخليفة المعاصر على ظهر الدينار وفى أسفله اسم « أحمد بن طولون » .

وظل الدينار الأحمدى نموذجا يحتذى به خلفاء ابن طولون من بعده فلم تحدث تعديلات جوهرية فى عيار الدينار الأحمدى أو نصوصه غير كتابة اسم الحاكم الطولونى المعاصر مصحوبا باسم الخليفة العباسى .

وقد كان اهتمام ابن طولون فى تخليص الذهب وتنقيته ليرفع عيار ديناره الأحمدى مما كان سببا فى اقبال الشعب على التعامل بالدنانير دون غيرها من النقود الطولونية بل واتجه الصاغة بوجه خاص الى اقتنائها على اعتبار أنها أحسن ذهب يستعمل فى التذهيب .

ذهب المعز

قضت الدولة العباسية على الدولة الطولونيــة نهائيا سنة ٢٩٢ هـ (٩٠٥ م) وأحرق القائد العباسى محمد بن سليمان عاصمتهم القطائع « ولم يدع أحدا من آل طولون الا وساقه فى الحديد الى العراق » وبذلك عادت مصر والشام الى حظيرة الدولة العباسية ، وحين نذكر ذلك لابد أن نشير الى ما يتبع هذه العودة من اقرار لحقوق السلطة العباسية فى هــذه البلاد وهى سلطة تتمثل فى شارات الخلافة الثلاث التى تستند الى ذكر اسم الخليفــة فى الخطبة وتسجيــله فى الطراز على الأقمشة ونقشه على النقود ، وكان ذكر اسم الخليفــة العباسى على النقود غير مقرون باسم أحــد من الولاة المصريين كما كان الحال فى العصر الطولونى ، واستمر هذا الوضع ثلاثين عاما تعاقب خلالها على الخلافة أربعة

من الخلفاء العباسيين هم المكتفى والمقتدر والقاهر والراضى ولم تستطع مصر فى ظل هؤلاء الخلفاء من أن تحصل على حقها فى ضرب نقود مستقلة حتى تولى حكم مصر محمد بن طغج الأخشيد ونجح فى اقرار الوحدة المصرية السورية من جديد بعد مقتل ابن رائق منافسه فى الشام وظل حق ضرب النقود باسمه منذ سنة ٣٣١ هـ قائما بالنسبة له ولابنائه من بعده حتى سنة ٣٥٨ هـ (٩٦٩ م) حين استولى الفاطميون فى عهد الخليفة المعز لدين الله على مصر ووضعوا أيديهم على سوريا كذلك.

والحق أن الفرصة فى هذه البلاد كانت قد تهيأت تماما لانجاح الغزو الفاطمى على يد جوهر قائد المعز لدين الله الذى توجه الى مصر من القيروان ومعه من الدنانير الذهبية مما حمل فى (١٢٠٠) ألف ومائتى صندوق كما يذكر ابن خلدون هذا الى مجموعات الدنانير المغربية التى تعذر نقلها الى مصر فصهرها المعز لدين الله وجعلها سبائك فى هيئة احجار الطواحين المستديرة المفرغة من الوسط ووضعت على الجمال كل اثنين منها فوق ظهر جمل وقد قدر بعض المؤرخين هذه

السبائك الذهبية بثلاثة وعشرين مليون دينار أعاد المعز ضربها من جديد فى دار السك المصرية .

وهكذا ساعد مجىء الفاطميين الى مصر على زيادة الذهب وذلك لأن المعز لدين الله قد عنى منذ البداية باجتذاب قلوب الكثيرين من الدعاة فى مصر عن طريق اغداق الذهب عليهم . وقد حدد الصلح الذى عقده جوهر مع المصريين فى الاسكندرية فى ٨ شعبان سنة ٣٥٨ هـ مصير النقود الأخشيدية بأكملها بعد أن وافق الطرفان على تغيير النقود وتجويدها ومنع الغش فيها وصرفها الى العيار الذى عليه النقود المنصورية التى ضربها الخلفاء الفاطميون فى مدينة المنصورية فى شمال افريقيا بتونس الحالية ، وقد أراد جوهر بهذه الشروط تأكيد حق الخليفة المعز فى ضرب النقود فقد أمر جوهر بضرب « الدينار المعزى » الذى يحمل اسم المعز ولقبه ، ولما كان الفاطميون من الشيعة فان سكتهم المصرية كانت بالضرورة تحمل صبغتهم المذهبية الشيعية فاتنهت بذلك كل خصائص النقود العباسية السنية فى مصر فيما عدا ما يشير من نصوصها

الى شهادة الوحدانية أو الى الرسول صلى الله عليه وسلم وأصبحنا نجد على وجه الدنانير المعزية منذ سنة ٣٥٨ هـ عبارات تشير الى الرسالة المحمدية مع تمجيد على بن أبى طالب بعبارة « وعلى أفضل الوصيين ووزير خير المرسلين » كما يظهر لقب المعز «الامام معد أمير المؤمنين » وقد أخذت النصوص المكتوبة على الدنانير المصرية منذ عهد المعز زخرفها وازينت فبدت فى شكل دوائر تحيطها حلقات من خطوط بارزة على وجهى الدينار واصبحنا نقرأ فى هذه الدوائر عبارات شيعية كثيرة نصها على الوجه :

١ ــ محمد رسول الله ارسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون .

٢ ــ وعلى أفضل الوصيين ووزير خير المرسلين .

٣ ــ لا اله الا الله محمد رسول الله .

وعلى الظهر :

١ ــ بسم اللهضرب هذا الدينر بمصر سنة ثمان وخمسين وثلثماية •

٢ — دعا الامام معد لتوحيد الاله الصمد .

٣ ـ المعز لدين الله أمير المؤمنين .

واذا صرفنا النظر عن ارتباط هذه النصوص بالعقائد الشيعية نلاحظ ان هذه النصوص مطابقة للنقود المعاصرة التى ضربت بالمنصورية التى أسسها الفاطميون بتونس الحالية سنة ٣٣٧ هـ .

والى جانب ذلك التشابه بين نصوص النقود الفاطمية فى مصر والمغرب نجد تشابها آخر فى العيار فقد وصل عيار النقود الذهبية فى مصر الفاطمية الى ٢٣٫٥ قيراط وذلك فى حدود ما قمت بالكشف عن عياره بمجموعات متحف الفن الاسلامى وهو عيار جيد جدا يتمشى مع عيار النقود المنصورية وهو ما أشار اليه جوهر فى عهده الذى قطعه على نفسه للمصريين وان كنا نؤكد ان هذا العيار ليس بجديد على النقود المصرية فهو عيار عرفته مصر الطولونية من قبل فى الدنانير الأحمدية .

وبرغم نجاح جوهر فى امتصاص كل النقود التى كانت سائدة فى أسواق مصر قبل الفتح الفاطمى فان

الدينار العباسى المعروف باسم الدينار الراضى (نسبة للخليفة الراضى ٣٢٢ ـ ٣٢٩ هـ) ظل وسيلة الدفع لأنه كان اذ ذاك أكثر وزنا وأشد نقاء من الدينار المعزى حتى اضطر المعز الى حمل الناس على التعامل بدنانيره بطرق شتى من بينها التجائه الى الاكثار من ضرب النقود الشيعية كى تغمر الأسواق بوفرة مع تحديد سعر رسمى منخفض لدينار الراضى فجعل قيمته من الدراهم خمسة عشر درهما فى الوقت الذى حدد فيه سعر الدينار المعزى بخمسة عشر درهماونصف بينما تحددت الدنانير الأموية ان وجدت فى السوق بعشر دراهم وبستة دراهم أحيانا أخرى وبثمانية دراهم فى بعض الأحوال وأصدر المعز تعاليمه الى عمال الخراج والحسبة ومنهم « يعقوب بن كلس » و « عسلوج بن الحسن » بألا يتسلما الخراج الا بالدنانير المعزية وليس من شك أن هذه الوسائل جميعها قد آتت ثمارها « فاتضع الدينار الراضى وانحط » الى نحو الثلثين من قيمته فخسر الناس كثيرا لأن كل من كان يملك الدينار الراضى اضطر الى بيعه بأقل من قيمته ودخلت حكومة المعز الفاطمية فى هذه المضاربة مشترية

بالسعر الذى حددته فتحقق لها ربح مؤكد ، فضلا عن نجاحها فى سحب نقود ذهبية سنية كان لها قيمتها فى نفوس الناس ، والحق أن الحكومة الفاطمية فى اتخاذها هذه التدابير كانت تسير على مبدأ اقتصادى ساد فى مصر حتى هذا العصر وهو « ان النقود تتوقف على ارادة الحاكم » وقد يكون تشديد الدولة الفاطمية فى فرض نقودها على المصريين وغيرهم من رعايا الدولة يتمشى مع رغبتها فى القضاء على كل مظهر من مظاهر السيادة العباسية السنية حتى تتهيأ الشعوب لاستقبال العهد الجديد فى ظل السياسة والأنظمة الشيعية .

وقد صحب استعمال دينار المعز فى التداول تحديد قيمته من الدراهم الجديدة التى ضربها الفاطميون فى مصر ولكن الغالب أن الحكومة الفاطمية لم تتوسع فى ضرب الدراهم فى أول عهدها الى أن كان عصر الحاكم بأمر الله ٣٨٦ ـ ٤١١ هـ (٩٩٦ ـ ١٠٢٠ م) فتحولت مصر بشكل واضح الى نظام المعدنين Bimetallic System بعد أن أصبحت الدراهم فى عهده نقودا قانونية ومن الطبيعى أن يكون الاقبال على الدنانير والدراهم

الفاطمية قاصرا أول الأمر على المدن والمراكز التجارية الرئيسية ، ذلك لأن أهل الريف وخاصة فى الوجه القبلى كانوا يسيرون على نظام المقايضة فى معاملاتهم التجارية وقد أقرت الحكومات المتعاقبة على مصر منذ الفتح الاسلامى هذا الوضع الاقتصادى حتى انها كانت « تجبى الخراج من الصعيد عينا » .

أما الفلوس الفاطمية فنحن لا نشك فى وجودها الى جانب الدنانير الذهبية والدراهم الفضية لأنوجودها يساعد الى حد كبير على مرونة العمليات التجارية كنقود مساعدة ولكن ليس بين أيدينا من هذا النوع من العملة ما يمكن أن نقف منه على خصائص الفلس الفاطمى أو كتاباته وان كانت بعض الوثائق البردية التى ترجع الى القرن الرابع الهجرى تشير الى أن أسعار بعض الحاجيات كانت تنخفض الى أجزاء من الدنانير لم تضرب من النقود الذهبية وربما كان الدفع بالنسبة لهذه الأجزاء الصغيرة من السدس دينار بالفلوس كما أن بعض أجور العمال حددت بالدراهم وأجزاء من

الدرهم بلغت ربع درهم أحيــانا ، ووصلت أثمان بعض الأقمشة الى قيراط ومن الطبيعى أن يكون تقدير أجزاء هذه الدراهم أو هذه القراريط بالفلوس وان كان ذلك يتطلب فى الحقيقة علاقة ثابتة بين أنواع النقود الفاطمية المختلفة والمعروف أن الدينار المعزى كان يساوى منــذ الفتح الفاطمى ١٥ ١/٢ درهم وقد تغيرت هــذه القيمــة بعض الوقت حتى وصلت أحيــانا الى ٣٦ درهم ، أما النسبة بين الدينار والدرهم من ناحية وبين الفلوس فلم تكن محــددة لأنها نسبة جزئية تغيرت قيمتها بسبب الغش الذى كان يحدث فيها عن طريق الصيارفة اليهود حتى لجأت الحكومة الفاطمية الى فرض رقابة مشددة لمنع تداول النقود المنحطة وخصصت مكانا محــددا للصيرفة يسهل الاشراف عليه سمى « برحبة الصيارفة » بجوار المسجد الجامع (جامع عمرو) فى مصر .

النقود التذكارية في عصر الفواطم

ابتدعت الدولة الفاطمية فى مصر نقودا تذكارية من معادن وأحجام مختلفة قصد الانعام بها على الشعب فى بعض المواسم والأعياد ، ولعل العباسيين هم أول من ضرب مثل هذه النقود لتوزيعها كعطايا من الخلفاء والأمراء ونثرها على الناس كما تنثر الورود فى حفلات العرس والولادة والختان .

ويشير المقريزى فى « اغاثة الأمة » الى كثير من الدنانير العباسية التى ضربت بأوازن مضاعفة لتفريقها على الشعب فى عيد النيروز ، والمهرجان ومن بينها دنانير « جعفر بن يحيى » التى نقشت عليها الأبيات الآتية :

وأصفر من ضرب دار الملوك   يلوح على وجهه جعفرا
يزيد على مائة واحدا   اذا ناله معسر أيسرا

كما ضرب العباسيون دنانير سميت بدنانير الخريطة (الخزانة) للانعام بها على المغنين وغيرهم .

واقتدى الفاطميون بهذه السنة للدعاية لأنفسهم ، وكسب مودة الشعب وولائه وعندما انتشر دعاة الفاطميين فى أواخر عصر الدولة الأخشيدية فى مصر ، لأخذ البيعة للخليفة المعز لدين الله من كثير من رؤساء الجند الاخشيديين قبل غزو الفاطميين للبلاد سنة ٣٥٨ هـ اصطحب هؤلاء الدعاة معهم دنانير ذهبية باسم المعز لدين الله ضربت خاصة لهذه المناسبة وعليها اسم مصر وتاريخ سنة ٣٤١ هـ مع بقية العبارات الشيعية الأخرى وتحتفظ مجموعة دار الكتب المصرية بواحد من هذه الدنانير التذكارية النادرة التى تسبق فتح الفاطميين لمصر بسبعة عشر عاما ... وابتدع الفاطميون نوعا من النقود التذكارية الذهبية صغيرة الحجم خفيفة الوزن تسمى خراريب (جمع خروبة ١٩٤و٠ جرام) لتوزع فى بعض المواسم والأعياد على أفراد الشعب كما يحدث مثلا فى خميس العهد الذى « يسميه أهل مصر من العامة خميس العدس ويعمله نصارى مصر قبل الفصح بثلاثة أيام

ويتهادون فيه وكان من جملة رسوم الدولة الفاطمية فى خميس العدس ضرب خمسمائة دينار ذهبا عشرة آلاف خروبة وتفرقتها على جميع أرباب الرسوم » .

كما كانت تضرب نقود تذكارية أخـرى « برسـم التفرقة » فى أول كل عام تسمى « الغرة » وهى مجموعة من الدنانير والرباعيـات والدراهم المدورة تضرب بأمر الخليفة فى العشر الأخيرة من ذى الحجة بتاريخ السنة التى ركب أولها « فيحمل الى الوزير منها ثلشمائة وسـتون دينارا وثلثمائة وستون رباعيا وثلثمائة وستون قيراطـا والى أولاده واخوته من كل صنف من ذلك خمسـون والى أرباب الرتب من أصحاب السيوف والأقـلام من عشرة دنانير وعشر رباعيات وعشرة قراريط الى دينار

ويحدثنا المقريزى فى خططه أن جملة المبلغ الذى ينعم به من هذه الغـرّة أول العام « من الدنانير والرباعيات والقراريط ما يقرب من ثلاثة آلاف دينار » فيقبلهـا الوزراء والأمـراء وأرباب المراتب من الخليفة عـلى سبيل التبرك .

عصر الفضة الأيوبية

لا يمكن أن نغفل فى أواخـــر العصر الفاطمى أثر الحوادث السياسية فى المركز الاقتصادى للشرق العــربى ، فقــد أخذت الدولة الفاطميـــة فى الاضمحلال ، وفقدت صقلية أيام المستنصر ، وتحولت السلطة الى الوزراء الذين كانوا أصحاب الولاية على الخلفاء الصغار الضعاف ، واشـــتد التنافس بين هؤلاء الوزراء على المنـــاصب ، وانقطعت الدعـــوة للخلفـــاء الفاطميين منذ عهد المستعلى بالله من أكثر مدن الشام ، واستعاد الصليبيون عسقلان فى عهد الخليفة الظافر ، ونهب ملك صقلية النرمندى مدينة تنيس أشهر مـــدن مصر فى صناعة النسيج الدقيق ، وهدد الفرنج البـــلاد المصرية أثناء حكم الخليفـــة العاضـــد لدين الله ، مما اضطره الى طلب النجدة من الملك العـــادل نور الدين

محمود صاحب دمشق . وقد أثمرت كل تلك الأحداث القضاء نهائيا على دولة الفاطميين الشيعية وقيام دولة الأيوبيين السنيَّة فى مصر على يدى الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب أحد قواد نور الدين .

ويحدثنا المقريزى عن نقص الذهب والفضة فى مصر نقصا خطيرا فى بداية عصر الأيوبيين ، فيذكر أنه فى سنة ٥٦٩ هـ أى بعد عامين من قيام الدولة الأيوبية « عمَّت بلوى المصارف بأهل مصر لأن الذهب والفضة خرجا منها وما رجعا وعَدِم ما فلم يوجدا ولهج الناس بما غمَّهم من ذلك وصاروا اذا قيل دينار أحمر (ذهب) فكأنما ذُكرت حرمة له وان حصل فى يده فكأنما جاءت بشارة الجنة له » غير أنه لا يمكن التسليم بكل هذه النتائج التى وصل اليها المقريزى سيما وأن خزائن القصور الأيوبية كانت تفيض بالدراهم والدنانير والمصاغ والجوهر بشكل « لا يفى به ملك الأكاسرة ولا تتصوره الخواطر ولا تشتمل على مثله الممالك ولا يقدر على حسابه الا من يقدر على حساب الخلق فى الآخرة » على حد تعبير المقريزى نفسه فى (شذور

العقود) . وتشير بعض المراجع الى أن ما خلّفه الملك الكامل الأيوبى من الذهب وحده ستة ملايين من الدنانير المصرية .

والصحيح أن النقود الرئيسية من الذهب قل وجودها فى عصر الأيوبيين ومن السهل تتبع أسباب هذه الندرة خلال الأحداث التى اختتم بها عصر الفواطم، فقد انخفض آنذاك استغلال مناجم الذهب فى وادى العلاّقى بالصحراء الشرقية ولم يعد للحكومة المصرية أى اشراف رسمى على ما يستخرج منها بل ترك أمرها للأفراد يجمعون منها ما يمكنهم جمعه ويصدرونه الى خارج البلاد كما يذكر الأدريسى سنة ١١٥٠ م ، وكذلك قلت ثمرة البحث عن المطالب والكنوز بين محتويات المقابر الفرعونية لانصراف الدولة الى اقرار سلطانها وتثبيت كيانها خلال العمليات الحربية التى بدأت منذ أواخر العصر الفاطمى ، هذا فضلا عن هبوط الصادرات المصرية بشكل ملحوظ ، لأن الأقمشة المصرية التى كان يصدر منها الى بغداد فى القرن العاشر الميلادى بما قيمته ٢٠٫٠٠٠ دينار سنويا انعدم تصديرها منذ

احتكار الفاطميين لمصانع النسيج ، هذا الى جانب نهب الصليبيين لمدينة تنيس عدة مرات ، حتى أصابوا هذه الصناعة بضربة قاصمة فى أواخر العهد الفاطمى .

كما أن مصاريف باهظة تقدر بالدنانير قد تكلفتها العمليات الحربية بين المصريين والصليبيين من ناحية وبين صلاح الدين وبقايا الفاطميين من ناحية أخرى كما نشط الصليبيون فى تهريب الذهب الى البندقية ومرسيليا وبرشلونه نشاطا زائدا وبذلك قلت كميات الذهب فى الأسواق العربية بشكل ملحوظ .

والخلاصة أن ندرة الذهب فىعصر الأيوبيين تتلخص فى عاملين رئيسيين : أولهما الاكتناز Thesaurisation الذى لجأ اليه سلاطين الدولة الأيوبية للاحتفاظ بالنقود الجيدة فقط من الدنانير الذهبية دون غيرها . وثانيهما تسرب الذهب من البلاد خلال العمليات الحربية التى ارتبطت بها مصر والشام منذ أواخر العصر الفاطمى وأوائل العصر الأيوبى حتى أن مرتبات الجنود الأيوبيين كانت تصرف بالدراهم الفضية رغم أنها مقدرة اسميا بالذهب على أساس أن سعر الدينار ستة عشر درهما .

كما كانت ميزانية الدولة الأيوبية عامة مقدرة بالنقود الذهبية من الدنانير مع أن المصروفات لم تكن تسدد بغير الدراهم الفضية ، وحتى الدراهم الناصرية التى أمر صلاح الدين بضربها بكثرة كانت دراهم رديئة تصل نسبة النحاس فيها الى النصف ، وهكذا كانت القيمة الاسمية القانونية لهذه الدراهم الناصرية تتفوق على قيمتها المعدنية مما أضر بالناس ضررا بليغا حتى لقبوها فى مصر « بالزيوف » أى الدراهم الزائفة وخشى سلاطين الأيوبيين بعد صلاح الدين امتصاص هذه الدراهم من السوق بنفس قيمتها الرسمية حتى لا يتعرضوا هم أنفسهم لخسارة محققة ، مما اضطر الملك الكامل محمد بن العادل الى ابطال التعامل أصلا بهذه الدراهم سنة ٦٢٢ هـ وضرب دراهم أخرى جديدة جعلها ثلاثة أثلاث ثلثان من فضة وثلث فقط من نحاس ، واستمر ذلك النوع من الدراهم سائدا فى التعامل ومقبولا فى مصر والشام بقية أيام الدولة الأيوبية وعصر المماليك وأدرك المقريزى فى القرن ١٥ الميلادى الناس يتعاملون بها وقد أصدر الملك الكامل

أوامره الى حاملى الدراهم النـاصرية (الزيوف) أن يتوجهوا الى الصيارفة لاستبدالها بدراهمه الكاملية على حساب كل رطل من الناصرية ب ٢/١ ٢ من الدراهم الكاملية ويحدثنا المقريزى أن رواج الدراهم الكاملية فى مصر اكتسح أمامه الذهب ، والمهم فى ذلك أن الدراهم الفضة قد أصبحت هى النقود الرئيسية فى مصر الأيوبية « وصارت المبيعات الجليلة تباع وتُقوَّم بها واليها تنسب أثمان المبيعات عامة وقيم الأعمال وبها يؤخذ خراج الأرضين وأجرة المساكن وغير ذلك وكان وزن الدرهم ثمانية عشرة خروبة » أى ٣٫٣٩ جرام على أساس أن وزن الخروبة ٠٫١٩٤ كما أمكننى تحديده من واقع الصنج الزجاجية الخاصة بالنقود فى مجموعة متحف الفن الاسلامى .

وهكذا تحولت مصر فى العصر الأيوبى من نظام المعدن الفردى الى نظام المعدنين Bimetallic System ، اذ أنه رغم المحاسبة على أساس النقود الذهبية أصبحت الدراهم سواء الناصرية أو الكاملية وحدة للتعامل فى الأسواق كعملة قانونية لم يكن بد من التعامل بها .

وفى سنة ٦٣٠ هـ حدثت أزمة اقتصادية فى عهد الملك الكامل انحط معها السعر انحطاطا ملحوظا وانخفضت قيمة الدينار من الدراهم الفضة الى عشرة، وثمانية عشر درهما من الفلوس النحاس وقد لوحظ زيادة كميات هذه الفلوس النحاسية زيادة غير طبيعية حتى أصبحت النقود المتداولة فى مصر قاصرة على أعداد ضئيلة من الدراهم الفضة الأيوبية ومجموعات ضخمة من العملة النحاسية ، ومن ثم تعتبر أزمة سنة ٦٣٠ هـ مهمة فى تاريخ النقد الأيوبى رغم قصر أمدها ، فلأول مرة أصبحت النقود النحاسية عاملا هاما فى السوق النقدية وأصبحنا نسمع عن «الدراهم الفلوس» وهى النقود النحاسية التى ضربها الملك الكامل ، وانكمشت أمامها « الدراهم الفضة » ولم تعد كافية لسد حاجة التجار ، فانفسح المجال أمام العملات الفضية الأجنبية للظهور فى الأسواق المصرية مثل نقود البندقية التى بدأ سكُّها سنة ١٢٠٣ م وحذت حذوها فلورنسا وغيرها من المدن الايطالية ، وهذا السبب فى ذاته كان عاملا رئيسيا فى اختفاء الفضة من البلاد المصرية

لتهريبها الى أوروبا كى تأخذ طريقها الى دور السك الايطالية النشيطة .

وحتى وفاة الملك الكامل كان فى مصر نوعان رئيسيان من النقود المتعامل بها وهى الدراهم الفضة « النقرة » والدراهم الفلوس النحاسية وتقرر أن يستبدل كل درهم نقرة أى من الفضة بستة من الدراهم الفلوس النحاسية ووصل الأمر الى حد توقيع العقوبات البدنية على كل من يخالف ذلك .

وتختتم سلسلة النقود الأيوبية بآخر سلاطين الأيوبين فى مصر وهو ترنشاه بن الصالح نجم الدين أيوب الذى كان له فضل القضاء على الصليبين فى موقعة المنصورة وأسر لويس التاسع وتعتبر نقود ترنشاه من أندر العملات الأيوبية ، ذلك لأنه لم يحكم مصر غير واحد وستين يوما انتهت فى مايو سنة ١٢٥٠ م وقد رددت المراجع التاريخية كلها اسم ترنشاه فى كلمتين (توران شاه) بينما ورد اسمه على النقود وهى الوثيقة الرسمية (ترنشاه) وسجل معه اسم آخر خلفاء

العباسيين فى بغداد وهو المستعصم بالله كما فعـــل أبوه الصالح نجم الدين .

الملك المعظم
غياث الدنياوا
لدين ترنشاه بن محمد

الامام
المستعصم
بالله أبو أحمد
أمير المؤمنين

نقود الصليبيين فى الشرق العربى

تمهيد

الشرق العربى فى أواخر القرن ١١ م غزوات أوربية تتمثل فيما عرف بالحروب الصليبية وهى حملات عسكرية من قبل الغرب اتخذت من الدين ستارا لاخفاء ما تنطوى عليه من المطامع والأغراض السياسية والتجارية والاستعمارية وترتب عليها قيام أربع امارات صليبية فى الرها ، وأنطاكية ، وبيت المقدس، وطرابلس ، ولم تتمكن القوى الاسلامية من القضاء على هذا الخطر الصليبى الا فى أواخر القرن ١٣ م فى عهد السلطان المملوكى خليل بن قلاوون .

ويرجع نجاح الاستعمار الصليبى الى تفرق كلمة المسلمين فى الشام ، وسوء الأحوال السياسية الذى تردت فيه الدولة الفاطمية فى مصر بسبب ضعف الخلفاء ، فضلا عما أصاب مصر بوجه خاص من كوارث اقتصادية نجمت عن انخفاض النيل مرات عديدة .

على أننا لن نمعن فى تتبع تحركات هـذه الحملات الصليبية ضد العـرب بل كل ما يعنينا هنـا هو تلك النقود المعاصرة للفاطميين والأيوبيين ، والتى ضربهـا الصليبيون فى أرض الوطن العربى أثناء استقرارهم فيه، فقد دعتهم الحـاجة المـالية للتجارة وشـئون الحجاج والفرسان المتنقلين أو المقيمين الى ضرب نقود للتداول فى الأراضى المقدسة كتلك التى ضربهـا البنادقـة من الذهب وعـرفت باســم : Byzantini Saracenati أى « العملة البيزنطية العربيـة » وتعتبر هـذه النقود أقدم عملة ضربها اللاتين للتعامل بها فى البلاد الاسلامية وعلى هذه القطع نقوش عربية وآيات قرآنية وكتابات تشير الى الرسالة المحمدية مع التـاريخ الهجرى وقد استمرت هذه النقود فى التعامل حتى القرن ١٣ م رغم احتجاج البـابا اينوسنت الرابع على ضربهـا بالكتابات الاسلامية .

ومنذ فقد الفاطميون أملاكهـم فى فلسطين تحول بلدوين الثـالث ملك بيت المقـدس الى غـزو مصر سنة ٥١١ هـ فى عهد الخليفة الآمر فاستولى على الفرما

وتقدم نحو تنيس ولم يرده عن الاستمرار فى التقدم غير مرض الموت ، وحوالى هذا الوقت ضرب الفرنجة نقودهم بعد أن كانوا قد أصدروا عملة زائفة باسم الخليفة الآمر لمدة ثلاث سنوات ، وتوجد بعض هذه النقود فى مجموعة دار الكتب المصرية وهى تحمل كتابات النقود الفاطمية فيما عدا الفرق الواضح بين الكتابات المنقوشة على النقود الصليبية بأيدى صانع غير متخصص فى اللغة العربية وحروفها ، وتحمل بعض هذه النقود اسم دار السك « المعزية القاهرة » .

ومن الحملات الصليبية الرئيسية التى ارتبطت بظهور نقود صليبية فى مصر تلك الحملة المعروفة بالخامسة التى شنها الصليبيون سنة ١٢١٨ م بدعوة خاصة من البابوية لتحطيم مصر كمركز للقوة الاسلامية، وقاد هذه الحملة جان بريين الذى تمكن من الاستيلاء على دمياط فى عهد الملك الكامل ، وبذلك أصبح الصليبيون أصحاب السلطة فى المدينة مدة عشرة أشهر منذ ٥ نوفمبر سنة ١٢١٩ م الى ٧ سبتمبر سنة ١٢٢٠ م وفى هذه المدة ضرب الصليبيون نقودا خاصة بهم للتعامل

بها فى أسواق دمياط ، وتحمل هذه النقود اسم «دمياط» باللاتينية حول شارة المسيحية : الصليب داخل دائرة .

وهناك مجموعات نادرة أخرى من النقود الصليبية فى الأقاليم السورية الساحلية وقد عرَفها العالم فيما كتبه فوجيه Vogüe ولافوا Lavoix وبلانكارا Biancard وشلومبرجر Schlumbeger ، والمجموعات التى درسها هؤلاء العلماء من نوعين رئيسيين :

أما النوع الأول فهو نقود ضربها الصليبيون قبل سنة ١٢٥٠ م تقليدا للنقود العربية الفاطمية بكتاباتها وكل خصائصها الاسلامية ، أما النوع الثانى فهو نقود صليبية بعبارات مسيحية مسجلة باللغة العربية ضربت بعكا بأمر القديس لويس سنة ١٢٥٠ م وما بعدها وهى تقليد للنقود الأيوبية ، وأهم ما يميز هذا النوع عبارات التثليث (الأب والابن وروح القدس) وشارة المسيحية على الوجه الثانى محاطة بعبارة (الله واحد هو الايمان واحد ـ المعمودية واحدة) وبعض هذه النقود دنانير من الذهب وبعضها دراهم من الفضة وتعتبر النقود الفضية نادرة جدا ويضم متحف الفن الاسلامى

نماذج منها ، ويلاحظ على كتابات النقود الصليبية التى ضربت تقليدا للنقود الأيوبيـة المعـاصرة أن طرازها يسهل تمييزه عن النقود الاسلامية الأصلية وربمـا سـك الصليبيون هذه النقود فى دور سك صليبية أو فى دور سك البندقية أو غيرها من المـدن الايطاليـة ، وبعض الدراهم الصليبية التى تحمل تاريخ سنة ٦٤١ هـ تذكر اسم الخليفة العباسى « المستنصر بالله » بألقابه (أبو جعفر المنصور أمير المؤمنين) مع أن هذا الخليفة كان قد مات منذ سنة أى سنة ٦٤٠ هـ ، وكثير من الدراهم الصليبية التى ضربت تقليدا لدراهم الصالح اسماعيل تذكر أنها ضرب دمشق سنة ٦٤٤ هـ وتحمل أيضا ألقاب المستنصر مع أن المستنصر مات قبل ذلك بأربع سـنوات كما أن الصالح اسماعيل كان قد ترك دمشق للصـالح أيوب فى ٨ جمادى الأولى سنة ٦٤٣ هـ وأصبح من غير المعقول أن تضرب دراهم دمشق بعد هذا التاريخ باسم الصالح اسماعيل . ويغلب على الظن أن مثل هذه الدراهم التى تحمل أسماء وتواريخ خاطئة قد ضربهـا الصليبيون فى أوربا على يد عمـال سـوريين من أسرى الحروب

الصليبية اذ هم أقدر على الكتابة العربية من غيرهم من العمال الأوربيين ولم يكن الضراب المسلم قد علم وهو فى الأسر بموت الخليفة أو بترك الصالح اسماعيل لدمشق فاستمر يضرب النقود الصليبية بتواريخ متتابعة لا تتمشى مع التغييرات السياسية فى الشرق العربى .

وفى ميدان النقود لا يمكن أن نغفل النشاط الذى نجم من قبل الحجاج والجيوش الصليبية بين أوربا والشرق العربى فقد ساعد هذا النشاط على تقدم التجارة الدولية الى حد لم يكن معروفا من قبل الحروب الصليبية وتطلبت الظروف المالية الجديدة تداولا أسرع وأعظم للعملة فابتكرت طريقة الأوراق المالية الخاصة بتقييد ما للعميل من حساب فى المصارف Credit-notes وتأسست البيوت المالية فى جنوة وبيزا وانتشرت فروعها وأعمالها فى شرق البحر المتوسط وصارت لبعض الهيئات العسكرية الصليبية فى قبرص ورودس مصارف للايداع والتسليف كما استعملوا الصكوك ، و «الصك» كلمة عربية من أصل فارسى وقد أخذها الأوربيون عن العرب فأصبحت فى الانجليزية Check

النقود المملوكية

اصطلح بعض المؤرخين على تقسيم عهد سلاطين المماليك فى مصر (٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ) الى قسمين : الأول عصر المماليك البحرية نسبة الى « بحر النيل » الذى تطل عليه قلعة الروضة حيث سكن مماليك الصالح نجم الدين أيوب ، والثانى عصر المماليك الشراكسة أو البرجية نسبة الى أبراج القلعة التى سكنها مماليك قلاوون .

ولم تعرف النقود العربية فترة من الاضطراب كتلك الفترة التى شملت العصر المملوكى كله ، ذلك العصر الذى ساءت فيه أحوال الناس بسبب مصادرة الحكومة المملوكية لحاصلاتهم أو شرائها بأبخس الاثمان ، ولا غرو فقد كان العدل فى ذلك العصر سلعة يختص بها أكثر المتزايدين ، وكثيرا ما انتابت البلاد الأوبئة والطواعين

صحبة القحط والغلاء بسبب قصر النيل وشَرَق الأراضى « حتى شمل الخراب الشنيع عامة أهل مصر » على حد قول المقريزى .

وقد افتتح هذا العصر بتولية الملكة « شجر الدر » أم خليل — زوجة الملك الصالح أيوب سلطانة على مصر ، ولم تكن شجر الدر بحكم صفة الأنوثة من الجنود البحرية بل كانت جارية أرمنية مما ملكت يد الصالح أيوب فأنجب منها الصالح ولده خليل الذى توفى صغيرا لذلك لم يعد هناك وارث للعرش الأيوبى بعد مقتل ترنشاه فى مستهل ٦٤٨ هـ (١٢٥٠ م) فاجتمعت كلمة أمراء المماليك على اقامة شجر الدر فى السلطنة وتلقبت باسم (والدة خليل) وخطب لها بالسلطنة بالقاهرة ومصر وسائر الديار المصرية ونقش لقبها على النقود مصحوبا باسم الخليفة العباسى المستعصم بالله ، ولم تنقش شجر الدر اسمها صراحة على الدنانير والدراهم التى ضربتها ، كما أن نقودها النحاسية لم يصل الينا منها قطعة واحدة ، فأضحت نقودها بوجه عام من أندر النقود الاسلامية فى العالم ، ولا يوجد منها غير دينار واحد

بالمتحف البريطانى وآخر باحدى المجموعات الخاصة بالقاهرة مع أربعة دراهم أخرى من الفضة ، ويظهر على دنانيرها كتابات بالخط النسخى نصها : (هامش الوجه) لا الـه
كتابات بالخط النسخى نصها :

(هامش الوجه) لا اله الا الله محمد رســول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله .

(مركز الوجه)

المؤمنين
المستعصمية الصالحية
ملكة المسلمين والدة
الملك المنصور
أمير

(هامش الظهر) بسم الله الرحمن الرحيم ضرب هذا الدينار بالقاهرة سنة ثمان وأربعين وستماية .

(مركز الظهر)

الامــام المستعصم
بالله أبو أحمد عبد الله
أمير المؤمنين

ولكن مالبث المماليك أن خلعوا تلك السلطانة الماهرة بعد شهرين فقط من توليتها وأقاموا مكانها زوجها المعز أيبك بعد أن جاءهم كتاب الخليفة المستعصم العباسى ينعى عليهم اقامة امرأة فى السلطنة اذ ورد فيه « ان كانت الرجال قد عدمت عندكم فأعلمونا حتى نسيِّر اليكم رجلا » ويتضح من نقود أيبك أنه لم يسجل عليها اسم الطفل الأيوبى الأشرف موسى الذى جاء به الى العرش ارضاء للأيوبيين فى سوريا والكرك ، بل قبل أيبك أن يحكم البلاد باسم سيده الملك الصالح نجم الدين فسجل اسمه على النقود منذ ٦٥٢ هـ مصحوبا باسم الملك الصالح تقديرا للوفاء له ، ولا يفصل بين الاسمين غير شارة فى هيئة الرقم ٧ ربما للدلالة على أحد الرنوك (الشارات) التركمانية للمعز أيبك :

. الملك الصالح

نجم الدين أيوب

.·. ٧ .·.

أيبك

ثم تولى المنصور نور الدين على بن أيبك السلطنة وله من العمر ١١ سنة فضرب النقود باسمه سنة ٦٥٥ هـ مصحوبا كذلك باسم الخليفة العباسى المستعصم بالله ، غير أن تولية نور الدين على بن أيبك العرش بعد أبيه وضربه النقود باسمه ، لم يكن احتراما لمبدأ وراثة العرش ، اذ كان هذا المبدأ غريبا على عقلية المماليك وما لبثت طبيعة العصر المملوكى أن تغلبت وقبض على نور الدين وتولى السلطنة سنة ٦٥٧ هـ (١٢٥٩ م) مملوك آخر أقوى هو قطز الذى سجل اسمه « الملك المظفر سيف الدنيا والدين قطز » على نقوده الذهبية والفضية بمفرده بعد أن ظفرعلى المغول فى «عينجالوت».

ولم تستقر النقود على حال طيلة العشر السنوات الأولى من حياة المماليك البحرية بسبب عدم استقرار الحالة السياسية فى الشرق العربى واجتياح المغول للخلافة العباسية فى بغداد وتخريبهم مراكز الحضارة فى الشرق ، ولكن بعد أن تولى السلطان الظاهر بيبرس ٦٥٨ هـ ــ الذى انتحل النصر فى عين جالوت لنفسه ــ ضرب الدنانير والدراهم الظاهرية بالقاهرة والاسكندرية

مميزة برنكه الذى نقشه على بعض العمائر والمنشئات التى أقامها وهو رنك السبع كما سجل عليها عبارات كانت صدى لأحداث هامة فى تاريخ العالم الاسلامى ، ذلك أن بيبرس نجح سنة ٦٥٩ هـ (١٢٦٠ م) فيما فشل فيه أحمد بن طولون ومحمد الأخشيد ، وهو اجتذاب الخلافة العباسية — التى حطمها المغول فى بغداد — الى القاهرة ، ولعل السبب فى ذلك المشروع هو أن بيبرس وجد أن السلطة فى مصر قد أصبحت فى يده فأراد أن يسيج دولته بموافقة الخليفة العباسى ورضاه ، رغبة فى التحصن ضد أية محاولة لأبناء البيت الأيوبى بالشـام لاسترجاع السلطة بمصر ، وكان أول الخلفاء العباسيين الذين بايعهم بيبرس بالقاهرة هو أبو القاسم أحمد الذى لقبه باسم (المستنصر بالله) فدعى له على المنابر والسلطان من بعده ونقش اسمه على العملة مصحوبا باسم الظاهر بيبرس ولقبه الجديد « قسيم أمير المؤمنين » ولا خلاف بين كتابة الدنانير والدراهم فى غير ترتيب الكلمات فى السطور المنقوشة بالخط النسخى المملوكى :

الامام المستنصر
أبو القسم أحمد بن
الامام الظاهر أمير
المؤمنين

الصالحى
السلطان الملك
الظاهر ركن الدنيا والدين
بيبرس قسيم أمير المؤمنين
(رنك السبع)

وبعد مقتل الخليفة أبى القاسم اثناء محاولته استرجاع سلطان الخلافة العباسية فى بغداد بايع بيبرس عباسيا آخر بالخلافة هو أبو العباس أحمد الذى تلقب باسم (الحاكم بأمر الله) وخطب له كذلك على المنابر بمصر ودمشق ومكة والمدينة والقدس ونقش اسمه مع اسم الظاهر بيبرس ورنكه . واستقر رأى بيبرس تلك المرة أن تكون القاهرة هى المقر الدائم للخلافة العباسية فلم يسمح للخليفة العباسى الجديد « الحاكم » بأية محاولات لاستعادة الخلافة ببغداد وذلك ليكون الخليفة بالقاهرة شخصية نافعة يستمد منها بيبرس ما تحتاجه دولة المماليك من حماية روحية .

ولن تتبع فى هذه الصفحات المحدودة سلسلة النقود المملوكية واحدة بعد أخرى وانما يكفى أن نعرف

أن نقود مصر المملوكية قد سجلت انتقال الخلافة اليهـا منذ عهد الظاهر بيبرس فحملت أسماء السلطان صحبة اسم الخليفة العباسى المقيم بالقاهرة حتى اذا استقر نفوذ المماليك فى البلاد نهائيا لم يعودوا يعنون بنقش أسماء الخلفاء العباسيين المعـاصرين على نقودهم ، اذ أصبح الغالب فى عهد أسرة قلاوون هو أن يحمل وجه العمـلة اسـم السلطان وتاريخ ومكان الضرب بالخط النسخى المملوكى بينما يحمل الوجه الثانى عبارة نصها « لا اله الا الله محمد ــ رسول الله أرسله بالهدى ــ ودين الحق ليظهره على ــ الدين كله) أو عبارة (الله ــ وما النصر الا من عنـد ــ الله لا اله الا الله محمـد ــ رسول الله أرسله ــ بالهدى ودين ــ الحق) .

وتتألف النقود المملوكية كغيرها من النقود العربية من دنانير الذهب ودراهم الفضة والفلوس النحـاس ، ولكن رغم أن الذهب ظل حتى أوائل عصر المماليك أى فى عهد البحرية هو قاعدة النقد ، وعلى أساسه قدرت وحدات النقود الأخرى ، الا أنه خضع لتغييرات متعددة من حيث العيار والوزن والحجم ، فضلا عن تحديد سعره

فى ضوء قانون العرض والطلب ، وتحت رغبة السلطان فى الكسب والاثراء عن طريق ضرب النقود الذهبية لحسابه الخاص . أما لفظ « درهم » فقد استعمل ليعبر أحيانا عن المدلول الأصلى للفظ وهو النقود الفضية ، وأحيانا أخرى للدلالة على النقود النحاسية وزنا أو عددا، وليس من المحتم أن يلتزم لفظ « درهم » وزنا محددا شرعيا للنقد الفضة أو النحاس ولكنه استعمل ليشير الى وحدة نقدية مختلفة القيمة كما كان الحال فى النقود الاسمية التى أطلق عليها « درهم معاملة » .

ورغم أنه حتى نهاية القرن ٨ هـ (١٤ م) ظل ضرب النقود أساسا بالذهب والفضة واحتفظت النقود الفضية بنسبة ثابتة من معدن الفضة النقى (٢/٣ أى ١ر٩٨٣ جرام) وتراوح صرف الدينار الذهب من عشرين الى ثلاثين درهما ألا أنه فى نهاية هذا القرن وأوائل القرن ٩ هـ (١٥ م) حدث انهيار اقتصادى ، وأخذنا نسمع عن الدراهم الحموية الرديئة التى تزيد نسبة النحاس فى معدنها ، ومنذ سنة ٨٠٠ هـ صار الدرهم لا يحوى أكثر ١/٣ (ثلث) معدنه فضة وانقطع ضرب

الدراهم النقرة وحلت محلها دراهم البندقية منذ سنة ٨١٨ هـ ، ويقابل هذا التناقص والانحطاط فى مكانة النقود الفضية وانكماش مقاديرها ، ازدياد كميات النقود النحاسية فى الأسواق حتى أصبح التعامل على قاعدة الذهب والنحاس أى الدنانير والفلوس ، ونشطت حركة تهريب الفضة الى دور السك الأوروبية ، ويشير المقريزى فى « شذور العقود » الى هذه الحقيقة فى عهد السلطان الظاهر برقوق بقوله « والفرنج تأخذ ما بمصر من الدراهم الى بلادهم وأهل البلد تسبكها لطلب الفائدة[1] حتى عزت وكادت تفقد ، وراجت الفلوس رواجا عظيما حتى نسبت اليها سائر المبيعات ، وصار يقال كل دينار بكذا من الفلوس » .

وليس معنى ذلك أن الدراهم الفضة لم تكن تضرب أصلا فى عهد المماليك الجراكسة بل تقررت قيمها فى حالة سكها بالنسبة للفلوس النحاسية التى أصبحت هى قاعدة النقد الرئيسية فى ذلك العصر . فقد ضرب

(١) يشير القلقشندى فى صبح الأعشى جـ ٣ ص ٣٦٥ الى انها كانت تستغل فى عمل السروج والآنية ونحوها .

السلطان برقوق دراهم ظاهرية بمصر سـنة ٧٨٩ هـ (١٣٨٧ م) كما ضرب الأمير نوروز دراهم نوروزية فى دمشق سنة ٨١٥ هـ (١٤١٢ م) وضرب المؤيد شيخ دراهم مؤيدية وتداولها الشعب سنة ٨١٨ هـ (١٤١٥ م) وضرب منها أجزاء أهمها النصف مؤيدى ، والحق أن الدرهم المؤيدى أصبح سنة ٨٢٥ هـ (١٤٢٢ م) نصف مؤيدى كما يشير الى ذلك ابن تغرى بردى حيث يذكر أن السلطان أعطى كل مملوك ٣٠ دوكات (دنانير بندقية) و٩٠ نصف مؤيدى ، وقدر الدرهم المؤيدى بثمانية عشر درهم فلوس وكل نصف بتسعة ، وأصبح من الضرورى على كل من يبيع شيئا أن يحمل ميزانا لوزن النقود عند اجراء المبادلة ، واستمر انحطاط الفضـة وأجزائهـا ، وتداولهـا الناس بالوزن لا بالعـدد حتى تقـرر فى سنة ٨٩٢ هـ (٨٦/١٤٨٧ م) فى عهد السلطان قايتباى صرف النصف فضة بأربعة وعشرين فلسا عددا .

والظاهرة الرئيسية فيما يتعلق بالنقود المملوكية أن الدراهم الفضية تناقصت حتى صارت « عرضـا ينادى عليه فى الأسـواق بحراج (المزايدة) » وغلبت عليهـا

الفلوس النحاسية ووجدت السوق المصرية حاجتها من النقـود الفضية فى أعداد محدودة من الدراهم البندقية والدراهم النوروزية[1] فتعامل النـاس بها وحسن موقعها لبعد العهد بالدراهم « ومن ثم أصبحت النقود المتوفرة فى الأسواق فعلا هى الدنانير الذهبية والفلوس النحاسية » .

نقود المماليك الذهبية :

ليس من باب المصادفة أن تنـدر كميات الذهب المتداولة فى مصر منذ أواخر القرن ١٣ م فى عهد دولة المماليك البحرية ، ففى ٣١ أكتوبر سنة ١٢٨٤ م ــ أى فى عهد السلطان قلاوون ــ قرر مجلس شيوخ البندقية ضرب عملة ذهبية خاصة أطلق عليها فى أوروبا لفظ دوكات Ducàt بينما عرفت فى الشرق باسم « بندقى » أو « افرنتى » وقد وصفها مؤرخو مصر المملوكية باسم « المشخصة » نسبة الى صور القديسين

(١) نسبة الى الأمير نوروز نائب دمشق الذى قتله السلطان المؤيد شيخ سنه ٨١٧ هـ

المنقوشة على أحد وجهيها وصورة دوج البندقية على الوجه الآخر ، كما ضربت فلورنسا كذلك عملتها الذهبية التى أطلق عليها اسم « فلورين » وعرفت فى الأسواق الشرقية باسم « افلورى » ولكنها لم يكن لها رواج البندقى[١] وحوالى ذلك الوقت كانت النومزما البيزنطية أى دنانير البيزنطيين الذهبية قد انهارت قيمتها فأخلت مكانها للدوكات الايطالية حتى أنه فى سنة ١٣٠٢ م أى بعد ثمانى عشرة سنة من تاريخ ضرب الدوكات البندقية ظهرت هذه النقود فى مصر وأصر جمرك الاسكندرية على دفع القيم بالسبائك الذهبية أو بالدوكات ، ويشير المقريزى فى السلوك وابن تغرى بردى فى النجوم الى انه منذ سنة ٨٠٠ هـ كثر تداول الدوكات فى مصر وغيرها من البلاد العربية وتمتعت

---

(٢) ضربت فلورنسا وكذلك جنوة نقودهما الذهبية سنة ١٢٥٢م كما ان فرنسا وانجلترا ضربتا ايضا نقودا ذهبية سنة ١٢٦٠ م . وللمزيد من المعلومات عن نقود الذهب الأوروبية فى العصر الوسيط انظر

M. Bloch: Le Problem de L'or au moyen âge (Annalesd' Historiqe Economique et Sociale T, V (1933) Pp. 1-640

بسعر قانونى وأصبحت هى النقد المرغوب فيه فى التجارة الدولية بعامة وفى كل بلاد الشرق بخاصة . وليس غريبا بعد ذلك اذا تسربت كميات كبيرة من الذهب من أسواق الشرق العربى الى ايطاليا لتزويد دور السك فيها بالمعادن اللازمة لضرب الدوكات والفلورين وقد جهدت المدن الايطالية فى اجتذاب الذهب بأسعار مغرية لتغمر الأسواق التجارية بنقودها الذهبية الرائجة .

ولعل من أهم عوامل انتشار دوكات البنادقة على وجه التحديد فى مصر والشام والحجاز واليمن هو دقة سك هذا النوع من النقود الذهبية من حيث استدارة القطعة تماما ووزنها الثابت (٣٫٤٥ جرام) وعيارها البندقى المرتفع بينما يقابل ذلك دنانير « مملوكية » معاصرة ليس لها عيار أو وزن ثابت أو سمك أو قطر محدد ، ولذلك كان من السهل على التجار عند التعامل استلام الدوكات بالعدد بدلا من الدنانير المملوكة التى كان يضطر المتعاملون بها الى وزنها واضافة قطع ذهبية أخرى لاستكمال الوفاء عند الدفع .

وقد أزعج هذا الهجوم النقدى للدوكات الذهبية

على الدنانير المملوكية ، أزعج السلطان فرج بن برقوق فى أوائل عهد المماليك البرجية مما جعله يجرب سنة ٨٠٣هـ ضرب دنانير بوزن مثقال تماما (٤٫٢٥ جرام) كى يتلافى الالتجاء الى الوزن عند الدفع وأشرف على هذا النوع من النقود وزيره يلبغا السالمى فسمى الواحد من هذه الدنانير « بالسالمى » رغم أنه جعل فى وسط كل دينار دائرة نقش فيها اسم « فرج » غير أن هذه العملة الجديدة لم تلبث أن تطرق اليها الفساد فيحدثنا القلقشندى عن وزنها المضطرب الذى أصبح يعادل نصف أو ربع مثقال « وكأنهم جعلوا نقصها نظير كلفة ضربها » ولذلك اختفت هذه الدنانير المملوكية بعد ثمانى سنوات من ضربها ولجأ السلطان فرج الى ضرب عملة ذهبية أخرى منذ سنة ٨١٠ هـ ولكنها لم تكن كذلك بوزن ثابت باستمرار ، فيشير المقريزى فى خططه الى نقص عيارها ووزنها (٣٫٥٤ جرام) فلم تقوى على منافسة الدوكات البندقية ولم يقبل الصيارفة صرفها دون وزن ، وانحطت قيمتها فى الأسواق الحرة عن قيمة البندقى ، ولم تنفع فى تثبيت التعامل بهذه الدنانير المملوكة وغيرها

من الدنانير التى ضربت بعد ذلك ، تلك الأوامر التى أصدرها سلاطين المماليك الجراكسة لسحب النقود الايطالية من ضرب البندقية وفلورنسا من التعامل ، وظل صرف نقد الذهب المصرى المختوم أو المسكوك غير ثابت « فيعلو تارة ويهبط أخرى بحسب ما يقتضيه الحال » على حد قول القلقشندى وفى نفس الوقت غمرت الأسواق المصرية نقود كثيرة زائفة من ضرب « الزغليين » تسببت فى ضعف الثقة فى النقود المملوكية رغم العقوبات التى فرضها المماليك على هؤلاء القوم ، ورغم دقة المحتسبين فى التفتيش على الأسواق وقص الدنانير الزائفة لأبطال التعامل بها نهائيا . ولاعادة الثقة الى النقود المملوكية لجأ السلطان برسباى الى تشجيع البنادقة على سك نقودهم الأفرنتية فى دار السك السلطانية بالقاهرة كتمصير للنقود الايطالية الرائجة فى الأسواق وقد نجح فى ذلك فضربت الدنانير الأشرفية بنفس وزن الافرنتى (٣٫٤٥ جرام) وأصدر أمره سنة ٨٢٩ هـ (١٣٢٥ م) بابطال التعامل بالدنانير المشخصة من الدوكات « بسبب صور الكفار عليها » واحلال

الأفلورية الأشرفيــة ضرب القــاهرة محلها والحق أن برسباى قام فيما بين ٨٢٩ هـ و ٨٣١ هـ بمجهــودات موفقة لاصــلاح النقــود الذهبية العربية لذلك كانت معاملته كما يقول ابن اياس « من أحسن المعاملات من أجود الذهب والفضة ولا سيما الأشرفية البرسبيهيــة فانها من خالص الذهب والى الآن يرغب اليها الناس فى المعاملات » وقد سار جقمق ٨٤٢ — ٨٥٦ هـ (١٤٣٨ — ١٤٥٢ م) على سياسة برســباى فى تمصير الدنانير الافلورية حتى اننا نقرأ فى بعض وثائق العصر المملوكى اشارات كثيرة الى هذا النوع من الدنانير الظــاهرية المنسوبة الى الظاهر جقمق المسكوكة من « الذهب العين المصرى المختوم الظاهرى » الذى يزن من ٣٫٤٠ جرام الى ٣٫٤٣ جرام .

غير أن كميات الذهب رغم تلك الاصلاحات النقدية قل تدفقها الى الأسواق المصرية بسبب احتكار سلاطين المماليك الجراكسة للتجارة الرئيسية من الفلفل والبهار ويشير بعض المؤرخين الى أن شحنــة البهار التى كان ثمنها فى القاهرة ٥٠ دينارا كانت تباع فى الأسكندرية

للأوربيين بمائة وثلاثين دينارا تصل كلها الى جيوب وخزائن سلاطين المماليك دون غيرهم . واذا كان حجم السلع المتبادلة بين مصر والبندقية قد زاد زيادة ملحوظة، ألا أن هذه الزيادة لم يقابلها زيادة فى المعادن النفيسة وخاصة الذهب ، ولم تسد النقود الايطالية الفضية هذا النقص لأن معظم مدن الشرق العربى سواء فى مصر أو الشام رفضت التعامل بعملة البنادقة الفضية ، ولم تقبل غير الدوكات الذهبية وتسبب عن ذلك نزول سعر الفضة فى البندقية وزيادة الاقبال على الذهب ،حتى أن كميات النقود الذهبية المتداولة فى الشرق العربى لم تعد تلبى طلبات الدفع الفورى ، ولا جدال فى أن التجارة الخارجية كانت من أكبر موارد الذهب لمصر المملوكية وخاصة بعد أن نضبت مناجم الذهب فى البلاد أو كادت ولم يعوضها تبر السودان وبلاد التكرور .

وعلاجا لقلة الذهب فى مصر لجأ سلاطين المماليك الجراكسة الى عقد معاهدات مع البندقية التى أضحت « ملكة الذهب فى العالم المسيحى » لتشجيع هجرة رؤوس أموال البنادقة الى مصر والاكثار من النقد

الذهب بوجه خاص فى سوق التجارة المصرية تحت شروط معاهدة عقدت منذ ١٣٤٥ م خصت الذهب الذى يأتى به التجار البنادقة بضريبة جمركية تقل كثيرا عن الضريبة المفروضة على السلع الأخرى كما أنها فرضت ضريبة خاصة على السبائك الذهبية اذا أعطاها أصحابها من التجار لدار السك لتضرب فيها دنانير عربية مملوكية وقدرت هذه الضريبة بـ ٢ ٪ فقط فى حين أن الضريبة على السلع المستوردة قدرت بـ ١٠ ٪ .

ولم يكن هناك مناص وقد أخذت كميات الذهب رغم تلك التسهيلات فى التناقص أن لجأ المماليك الى نظام المقايضة وهو نظام اشتد نشاطه منذ القرن ١٥ م . وقد أدى هذا النشاط الى اضطراب النقود المملوكية بقدر ما قلل من تدفق الذهب على الشرق العربى حتى أواخر عصر المماليك فترى السلطان الغورى مثلا وهو الذى تسلم العثمانيون الشام على رفاته ، نراه يفاوض البندقية لاستبدال النحاس بالتوابل سيما وأن البنادقة قد قل استبدالهم لهذه السلع من مصر بعد اكتشاف طريق الرجاء وحتى ما كان يتم استبداله فى الاسكندرية

أو فى موانى الشام كانوا يمتنعون عن دفع ثمنه ذهبا.

والخلاصة أن قلة الذهب بمصر فى عصر المماليك الجراكسة وعجزه عن تلبية طلبات الدفع ، أدى الى قيام نظام التجارة بالمقايضة ، ويضاف الى قلة الذهب اعتبارات أخرى ادارية ساعدت على تنشيط المقايضة ، اذ كان التجار الأوربيون يخضعون لقيود شديدة فرضتها عليهم حكوماتهم ، اذ حرمت عليهم الاستدانة أو الاقراض أو البيع والشراء بالأجل أو المشاركة مما اضطرهم الى الالتجاء الى المقايضة رغم ما صحبها من عيوب ، اذ كان للتجار المصريين حق الرجوع عن الصفقة فى حالة ارتفاع أسعار السلع المبادلة بها ، كما أن ثمن التوابل كان دائما يزيد فى حالة المقايضة عما اذا دفع الثمن نقدا .

ويجدر بالذكر أن نظام المقايضة لم يقض على نظام التجارة بالنقد تماما ففى مؤلف Paxi المعروف باسم « التعريفة والمقاييس » الذى طبع لأول مرة سنة ١٥٠٣م اشارات الى أنواع السلع التجارية المملوكية (فى القرن ١٥ م) التى خضعت لنظام المقايضة والنقد فكان

« الحمل الاسكندرانى من الفلفل يزن خمسمائة رطل فرفورى ويشترى فى الاسكندرية نقدا أو مقايضة بسلع متعددة كالفضة وقوالب النحاس وسبائك القصدير والرصاص والصابون الأبيض والشمع والمصطكى الخيوسية كما أنه يقايض أيضا بمأكولات كثيرة كالزيت بأنواعه وعسل النحل وعسل السكر ولوز أپوليا وپرونسة والقسطل وبندق مملكة نابلى وفواكه أخرى ويعطى كذلك قنطار من هذه السلع مقابل الحمل الواحد من الفلفل[1] » .

الفلوس المملوكية :

يذكر المقريزى فى « اغاثة الأمة » نصا يفهم منه أن ابتداء ضرب الفلوس بمصر كان فى عهد السلطان الكامل الفلوس هى النقد النحاس الذى عهدنا ضربه بمصر فى أيام الكامل الأيوبى بعد أن لم تكن » والواقع أن الفلوس هى النقد النحاسية الذى عهدنا ضربه بمصر قبل الفتح الاسلامى وبعده وقد سبقت الاشارة الى

(١) انظر توفيق اسكندر : نظام المقايضة فى تجارة مصر الخارجية (مجلة الجمعية التاريخية سنة ١٩٥٧م)ص٦٤

أنواع كثيرة من الفلوس المصرية فى فجر الاسلام ، ومن ثم لا يمكن التسليم بأن الفلوس لم تكن توجـد بمصر قبل عصر الأيوبيين ، والصحيح أن الكامل قام باصلاح النقد المصرى كله من ذهب وفضة ونحاس كذلك وحدد سعر الدرهم الكاملى الفضة بثمانية وأربعين فلسا من النحاس ، ومنذ عهد الكامل « تتابع الملوك فى ضربهـا حتى كثرت فى الأيدى » وفى سنة ٦٥٠ هـ (١٢٥٢ م) أى فى بداية العصر المملوكى سول بعض الأمراء لسلاطين المماليك حب الفائدة فضمن ضرب الفلوس بمـال قرره على نفسه وجعل كل فَلْس يزن مثقالا والدرهم يقدر بأربعـة وعشرين فَلسا ولم تكن الفـلوس حتى ذلك التاريخ يشترى بها « شىء من الأمـور الجليلة وانما هى لنفقات البيوت ولأغراض ما يحتاج اليه من الخضر والبقول ونحوها » الى أن كانت سلطنة العادل كَتْبغا فضربت فلوس خفيفة الوزن سـنة ٦٩٥ هـ (١٢٩٥ م) وتقرر لأول مرة أن توزن الفلوس عنـد التعامل وأن يكون زنة الفلس درهم وحدد الرطل من هذه الفلوس بدرهمين فضـة « وكان هـذا أول ما عرف بمصر من

وزن الفلوس والمعاملة بها وزنا لا عددا » فقد ترتب على ذلك أن أغلق الباعة حوانيتهم مما حمل والى القاهرة الى استعمال العنف معهم بضربهم بالمقارع وتشهيرهم ليعودوا الى بيع بضائعهم للجمهور مقابل الفلوس وزنا ، وقد حاول السلطان الناصر محمد بن قلاون علاج هذه الحالة بأن ضرب فلوسا جددا زنة كل فلس منها درهم وعلى أحد وجهى الفلس بالخط النسخى المملوكى « لا اله الا الله محمد رسول الله » وعلى الوجه الثانى اسم السلطان داخل بقجة مربعة ونودى فى القاهرة أن يكون التعامل بالفلس الذى عليه بقجة وأن ترد الفلوس الخفيفة الوزن الى دار الضرب .

وفى سنة ٧٥٩ هـ فى سلطنة الناصر حسن بن قلاون ضربت فلوس عبر عنها «بالجدد» زنة كل فلس منها مثقال (٤٫٢٥ جرام) ثم تناقص مقدارها حتى كادت تفسد وقد بقيت هذه الفلوس فى التعامل حتى عصر القلقشندى وذكر طريقة سكها وهى أن يسبك النحاس الأحمر حتى يصير كالماء ثم يخرج فيضرب قضبانا ثم يقطع قطعا صغيرة ثم ترصع وتسك بالسكة السلطانية فيكتب

عليها اسم السلطان ولقبه على وجه وعلى الوجه الآخر اسم مكان الضرب وتاريخه .

فلما كانت أيام الظاهر برقوق سنة ٧٨٤ — ٧٩١ هـ (١٣٨٢ — ١٣٨٩ م) تولى محمود بن على الاستادار أمر الأموال السلطانية فشره الى الفوائد وتحصيل الأرباح فأكثر من ضرب الفلوس التى كثيرا ما كانت تخلط عند الوزن برءوس المسامير وقطع الرصاص والنحاس وبعث هذا الاستادار الى أوربا لجلب النحاس الأحمر وضَمِنَ دار الضرب بالقاهرة بجملة من المال واتخذ بالاسكندرية دارا لسك الفلوس فكثرت الفلوس بأيدى الناس كثرة بالغة « وراجت رواجا صارت مِن أجله هى النقد الغالب فى البلد » واستمرت الفلوس تتكاثر حتى غمرت الأسواق وأصبحت هى النقود القانونية فتنسب اليها المبيعات وقيم الأعمال كلها وقدِّر الدينار الذهب على أساسها فبلغ سعره فى القاهرة مائة وخمسين فلسا بينما فى الاسكندرية وهى مركز الحركة التجارية فى العصر المملوكى بلغ الدينار ثلثمائة فلس .

وفى سنة ٧٩٤ هـ (١٣٩٢ م) والسنوات التالية استمرت الزيادة فى ضرب الفلوس المملوكية بسبب زيادة استيراد النحاس من أوربا ولكن وزن الفلوس نقص الى الثلث ورغم ذلك كان السلطان المملوكى يقرر سعرا مرتفعا للفلوس النحاسية الجديدة « بينما ينادى على التى قبلها بالرخص فتشترى لدار الضرب وتضرب ، ثم بعد أيام تعاد الفلوس العتق قبلها الى الميزان » كما حدث مثلا فى سنة ٨٠٧ هـ وفى هذا خسارة محققة لأصحاب الثروات ، اذ بينما كانت ثرواتهم من الفلوس النحاسية ذات القوة الشرائية المرتفعة والمقدرة على أساس العدد نراها بعد ذلك القرار تنخفض قيمتها وقوتها الشرائية فيتدهور المركز الاقتصادى لأصحاب هذه الثروات ، ولا يخفى علينا ما فى هذه التقلبات غير المتوقعة فى القوة الشرائية للنقود ، من اخلال بالعدالة الاجتماعية بين الناس لما يترتب عليها من اعادة توزيع الثروة والدخل الحقيقى بطريقة عمياء ، وقد كان ابن اياس على حق حين علق على انخفاض الفلوس العتيقة سنة ٧٨٩ هـ (١٤٧٥ م) « بأن الناس قد خسروا بهذا

التسعير ثلث ثرواتهم من النقود » ولم يطرأ على المركز النقدى للبلاد أى تحسن حتى آخر عصر المماليك فنرى فى عهد الغورى مثلا فى صفر سنة ٩٠٧ هـ أن الأسواق تتعطل من البيع والشراء بسبب الفلوس التى ضربها هذا السلطان وهى « تخسر فى المعاملة الثلث » وفى شهر رجب من نفس السنة ضرب السلطان فلوسا جددا نقش عليها هيئة شباك فوقف أمر الفلوس التى كانت قبل ذلك « وصارت السوقة لا تأخذ الا الفلوس التى منقوش عليها الشباك فوقف حال الناس وصارت البضائع تباع بسعرين بسعر من الفلوس الجدد وسعر بالفلوس العتق » وفى سنة ٩١٨ هـ أى قبل نهاية العصر المملوكى بأربع سنين قرر القاضى المحتسب أن تكون الفلوس الجدد والعتق بالميزان على حساب الرطل بنصفين فوقف حال الناس بسبب ذلك . والواقع أن عصر الغورى الذى جاء فى ختام عهد الجراكسة شهد أقصى حدود الاضطراب فى النقود حتى علق أحد المؤرخين على نقوده بأنها «أنحس المعاملات جميعها زغل ونحاس وغش لا يحل صرفها ولا يجوز فى ملة من الملل » .

والخلاصة أن عصر المماليك الجراكسة يمكن أن تطلق عليه « عصر النحاس » ، اذ أن الفلوس فى هـذه الفترة كثرت كثرة بالغة حتى صارت المبيعات والأجور كلهـا تنسب الى الفلوس خاصة ، وقلت لذلك كميات الذهب المتداولة ، ولم يخف على مؤرخنا المصرى المقريزى هذه الظاهرة الاقتصادية الهامة وهى « أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من السوق » والمقصود بالنقود الرديئة هنا النقود التى تقومها الدولة بأكثر من قيمتهـا فى السوق العالمية كسلعة أما النقود الجيدة فهى نقود المعدن المقوم قانونا بأقل من قيمته التجارية كسلعة ، وهذه القاعـدة تعرف عند الاقتصاديين المحدثين « بقانونجريشام » نسبة الى الاقتصادى البريطانى الذى عاش فى القرن ١٦ م أى أن المؤرخ العربى قد سبقه فى ايضاحها بمائة سنة تقريبا ، وقد استطرد المقريزى فى توضيح أثر الأسراف فى اصدار الفلوس واستخدامها ، موضحـا أثر التضخم فى حـالة طبقات المجتمع ، فذكر أن الأفراد ذوى الدخل المحدود الثـابت هم الذين يتأثرون تأثرا كبيرا بهـذا التضخم ، واقترح حلا لهذه المشكلة الاقتصادية التى تسببت عن

رواج الفلوس بهذا الشكل فى عصر الجراكسة العودة للتعامل بالذهب والفضة كأساس للتداول ، أما الفلوس فيجب أن يقتصر صرفها فى « محقرات المبيعات » أى فى الصفقات التجارية البسيطة ومن ثم تهبط الأسعار لأن كمية النقود المتداولة بعد استبعاد الفلوس النحاسية من الصفقات الكبيرة ستقتصر على وحدات أقل من الذهب والفضة وتصبح الفلوس نقودا مساعدة وحسب .

نقودنا فى العصر التركى

وضع الأتراك العثمانيون أيديهم على مصر سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م) ونظام النقد على ما رأينا من فوضى العصر المملوكى ، وقد كان طراز النقود العربية فى عصر المماليك ، بما تضمنه من شهادة التوحيد والرسالة المحمدية ، من بين الأسس التى بنى عليها السلطان سليم الأول عدوانه على مصر ، مدعيا أنه وقف عند حد الشرع الشريف فى حربه مع الدولة المملوكية ، فقد استفتى المفتى على جمالى أفندى فى مسائل ثلاث أوردها المؤرخ النمساوى همر Hammer فى كتابه « تاريخ الدولة العثمانية » يهمنا منها السؤال الثالث :

« اذا كانت أمة (يقصد المماليك) تنافق فى احتجاجها برفع كلمة الاسلام ، فتنقش آيات كريمة على الدنانير والدراهم مع علمها بأن النصارى واليهود يتداولونها هم

وبقية الملاحدة من أهل الأهواء والنحل ... فيدنسونها ويرتكبون أفظع الخطايا بحملها معهم اذا ذهبوا الى محل الخلاء لقضاء حاجاتهم ، فكيف ينبغى معاملة هذه الأمة ؟» فأجاب المفتى بأن هذه الأمة اذا رفضت الاقلاع عن ارتكاب هذا العار جاز ابادتها . والحق أنه كما يقول d'ohsson تعليقا على هذه الفتوى « أن فظاعة الجواب لا يضاهيها شىء سوى حماقة السؤال » .

اذ أن النقود الاسلامية منذ تعريبها وهى تحمل شهادة التوحيد والرسالة المحمدية وآيات من القرآن الكريم ولم يحتج على ذلك أحد من الغيورين على الدين قبل السلطان سليم كما لم تكن مصدر فتوى لتحليل الحرب ضد من يضرب مثل هذه النقود من الدول الاسلامية .

ورغم أن العثمانيين قد أبادوا الدولة المملوكة فعلا وأزالوا من كتابات النقود العربية شهادة التوحيدوالرسالة المحمدية والآيات القرآنية واستبدلوها بالألقاب الفخرية للسلطان العثمانى مثل : ضارب النضر ، صاحب العز والنصر ، فى البر والبحر أو سلطان البرين (بر آسيا وأوربا) وخاقان (رئيس) البحرين (المتوسط والأسود)

الا أنهم رغم هذا كله لم يأتوا بأية اصلاحات لأنظمة النقود بل أن قيم العملة العربية أصبحت عرضة للتغيير المتتابع بحيث « يمكننا أن نعدد ما لا يقل عن ٢٤ تعديلا مختلفا لسعر المبادلة ، وتحديد قيمة العملة الذهبية والفضية والنحاسية ، وذلك كله فى أثناء حكم أول الولاة العثمانيين » ولم يكن هذا التعديل دليلا على سهر الحكومة العثمانية على مراقبة النظام النقدى فى البلاد ، بل كان فى الحقيقة اجراءً يراد به ما يعود على بيت المال من الفائدة بجعل سعر المبادلة فى مصلحته ، وكسب الفرق بين قيمة النقود الاسمية وقيمتها الحقيقية، وكثيرا ما لجأ الأتراك وقت ارسال الجزية السنوية من مصر الى استانبول الى تخفيض قيمة النقود المتداولة مما كان سببا فى زيادة عبء الضرائب عما كان عليه بل اذا ما عجزت مالية الدولة العثمانية يوما عن الوفاء بالتزامات الحروب ، لجأ السلطان الى توزيع النحاس على الشعب بالقوة لاستبداله منهم بنقود الذهب .

ويمكن أن نعتبر النقود المصرية منذ فتح السلطان سليم للبلاد نقوداً تركية بكتابات عربية ، فقد ارتبطت

أشكالها وقيمها بالأوامر العثمانية حتى قوالب السك نفسها التى تضرب بها هذه النقود كانت ترد من استانبول وتسلم الى أمير الضربخانة المصرية لسك نقودنا العربية عليها ، ولم يكن فى وسع الشعب أن يتخذ أية وسيلة للاحتجاج على هذا الوضع غير الاضراب أحيانا عن البيع والشراء ، فقد حدث مثلا أن ضرب السلطان سليم فلوسا أشار اليها ابن اياس فى كتابه « بدائع الزهور » بأنها فى « غاية الخفة فوقف حال الناس بسبب ذلك وحصل لهم الضرر الشامل وغلقت الدكاكين » .

ويعتقد الأب انستاس الكرملى أن أول نقود العثمانيين فى مصر هى « الخيرية » التى ضربت من الذهب وأطلق عليها هذا الاسم نسبة الى خاير بك أول ولاتهم فى مصر، ولقَّبها العامة باسم « خرية » ولكن الواقع أن السلطان سليم ضرب أولا نقودا ذهبية أطلق عليها اسم « سلطانى » أو « أشرفى » وهو امتداد للفظ « الأشرفى » الذى ألِفه الشعب منذ عهد المماليك أما « خيرية » فقد أطلقت على نقد ذهبى آخر ضربه

الأتراك منذ عهد السلطان محمود الثانى وسمى بهـذا الاسم نسبة الى تعبير « تنظيمات خيرية » الذى بدىء باستعماله فى عهد هذا السلطان .

وقد ضرب السلطان سليم كذلك نقـودا ذهبيـة أطلق عليها « زر محبوب » أى « الذهب المحبوب [١] » نقش على وجهها الكتابات العربية الآتية :

ضارب النضر
صاحب العز والنصر
فى البر والبحر
سلطان سليم شاه بن
بايزيد خان عز نصره ضرب
فى مصر

وظل هـذا النوع من النقود يتداول بديلا للدنانير العربية وتسـجل عليه أسـماء سلاطين آل عثمان منذ

---

(١) ليس صحيحا ما ذكره الكرملى من أن (محبوب) اسم احد المماليك سنة ٦٩٨ هـ (١٢٩٩م) النقود العربية ص١٧٥ وص ١٨٤

عهد سليم فأخذنا نسمع عن « محبوب سليمى » نسبة لسليم « ومحبوب مصطفاوى » نسبة الى مصطفى الثانى وهكذا ، وكثيرا ما كان ينقش اسم السلطان على وجه النقد فى هيئة ظغراء عثمانية بدلا من الكتابة النسخية فى سطور متوازية ولذلك أطلق على هـذا النوع من النقود أحيانا اسم « طغرالى التون » أى النقد الذهبى ذو الطفراء أى الطرّة وقد شاع استعمال هـذا النوع من النقود فى كل بلاد العالم العـربى التى اسـتولى عليها العثمانيون لارتفـاع عيـاره وجمال نقشه حتى تزينت به النسـاء فيعلقونه فى أعنـاقهم أو اقراطا فى آذانهم وكانت قيمته تساوى ٣٧٫٥ قرشا صاغا . وخير ما يوضح لنا أنواع النقود التركية التى تداولتها مصر فى العصر العثمـانى ما ذكره مصطفى الذهبى الشافعى فى جدوله وأهمها : الخيرية ، والمحبوب بأنواعه السليمى والمصطفاوى ، والمحمـودى ، والعـدلية ، وكلهـا من الذهب ، والبشلك والتمشلك والأكلك والتلق والقرش وكلها من الفضة الى جانب نقود أوربية أخرى فى مقدمتها البندقى والمجر من الذهب والريال الفضـة الهولنـدى

والنمساوى والاسبانى والفرنسى وقد أطلقت على هذه الريالات مسميات كثيرة فى مصر كالريال الحجر والمشط والريال الشنكو والريال الفرانسة . وكل المسميات وغيرها وردت فى كثير من حجج الوقف فى العصر العثمانى فى مصر مما تسبب عنه بعد قانون حل الأوقاف الأهلية كثير من الصعوبات أمام القضاء عند الفصل فى مواد الاستحقاقات أو مواد الفرز والتجنيب التى تستند على تقييم هذه النقود بالعملة الحالية سيما وأن القوة الشرائية لهذه النقود قد اختلفت على مدى السنين منذ القرن السابع عشر حتى اليوم وقد استدعى هذا منا بذل كثير من الجهد عند تقدير كل نقد يحال موضوعه علينا بمتحف الفن الاسلامى .

والواقع أن النقود الذهبية والفضية التى ضربت فى مصر باسم « الخندكار » (السلطان) جميعها فى غاية الغش والفساد على حد تعبير ابن أياس غير أنه يمكن القول بأن مصر منذ أوائل العصر العثمانى سارت على نظام المعدنين فقد ذكر ابن أياس فى حوادث سنة ٩٢٦ هـ

أن « البيع بيعين بيع بالذهب وبيع بالفضة » وقد أجبر الناس على هذا النظام قسرا فان ملك الأمراء (الوالى نادى فى القاهرة فى هذه السنة أن لا يرد أحد من الناس معاملة الفضة « وكل من ردها شنق من غير معاودة) وكانت الفضة يومئذ فى غاية الغش كلها نحاس فاذا باتت ليلة تنكشف كلها (أى يظهر لون النحاس المخلوط بها) فكانت الانكشارية تدخل الأسواق وترمى تلك الفضة النحاس على التجار فكل من رد منها شيئا تنهب دكانه ويضرب ذلك التاجر حتى يأخذها غصبا رغم أنفه » .

واستمرت سلسلة النقود العثمانية تتداول فى مصر حتى عصر محمد على سواء أكانت مضروبة فى استانبول أو فى مصر نفسها ولم يقطع ترابطها غير حادثين أولهما ثورة على بك الكبير « شيخ البلد » الذى نجح فى سنة ١١٨٣ هـ (١٧٦٩ م) فى الخروج عن طاعة الدولة التركية والاستقلال بالبلاد وأكد استقلاله هذا بضرب نقود فضية فى مصر من القروش ذات العشرين ميديا (مؤيدى أوبارة) وسميت عشرينية وجعل على أحد

وجهيهـا طغراء باسم السلطان العثمانى المعاصر وهو مصطفى الثالث ونص كتابتها « سلطان مصطفى بن أحمد خان عز نصره » وعلى وجهها الآخر نقش عبارة « ضرب فى مصر سنة ١١٨٣ هـ » مع استغلال حرف الباء فى كلمة (ضرب) باستخدامه كياء راجعة لكلمة « على » التى سجلها على قروشه كما ضرب على بك قروشا أخرى فضية من فئة أربعين ميديا ونقش على وجهها كذلك طغراء باسم السلطان مصطفى الثالث وعلى الوجه الثانى اسمه ومكان وتاريخ الضرب (مصر سنة ١١٨٣ هـ) .

وهكذا نرى أن على بك الكبير رغم ثورته على الدولة العثمانية لم ينفرد بالسلطة اذ كان لا يزال يعترف بشرعية سيادة السلطان العثمانى حتى أنه أثبت اسمه فى طغراء خاصة على وجه قروشه ، ولم تستمر حركة على بك طويلا على أى حال ، فقد قضت عليها الدولة العثمانية وتولى مشيخة البلد بدلا عنه محمد بك أبو الذهب فنادى بابطال قروش على بك بأنواعها ، فخسر الناس خسارة عظيمة من أموالهم « وباعوها

بالأرطال للسبك واقتصر على ضرب الأنصاف العددية والمحبوب والزر والنصفيات لا غير ، ونقصوا وزنها وعيارها ونقصت قيمتها وغلت فى المصارفة أكثر من الضعف لتغافل الحكام وتوالى الحوادث والمحن والغلاء والغرامات » .

أما الحادثة الثانية التى قطعت سلسلة التداول للنقود العثمانية فى مصر هى وصول حملة بونابرت الى مصر والاستيلاء عليها سنة ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م) فأعاد نابليون تشغيل الضربخانة المصرية فىالقلعة تحت اشراف الفرنسيين وقد كانت النقود العربية وقتذاك احياء للقروش المصرية فى عهدعلى بك ويذكر Samuel Bernard فى كتاب وصف مصر (جـ ١٦ ص ٢٩٢) أن هذه النقود الجديدة التى ضربها الفرنسيون كانت مقبولة فى السوق التجارية .

نقود عهد أسرة محمد على

كانت النقود المصرية فى أول عهد هذه الأسرة خليطا من العملة التركية ضرب القسطنطينية أو غيرها من دور السك العثمانية ، وبعض العملات الأجنبية ومجموعات من النقود المصرية على الطراز التركى حدد أنواعها فرمان خاص صدر سنة ١٢٢٠ هـ (١٨٠٦ م) وقصرها على المحبوب ونصفه وعملات أخرى مساعدة من النحاس ، وتذبذبت أسعار هذه النقود كلها بين الحين والآخر ويكفى أن نشير هنا الى ما ذكره الجبرتى فى هذا الصدد من أن « المعاملة فحش نقصها جدا خصوصا الذهب البندقى الذى كان أحسن أصناف العملة فى الوزن والعيار والجودة فان العسكر تسلطوا عليه بالقص ، فيقصون من الشخص الواحد مقدار الربع أو أكثر أو أقل ويدفعونه فى المشتريات ولا

يقدر التاجر على رده أو طلب ارش نقصه ، وكذلك الصيرفى لا يقدر على رده أو وزنه . وقتل بذلك قتلى كثيرة وأغلق الصيارف حوانيتهم وامتنعوا من الوزن خوفا من شرهم ... وكانوا يأخذون الريالات الفرانسة الى دار الضرب ويسبكونها ويزيدون عليها ثلاثة أرباعها نحاسا ويضربونها قروشا يتعاملون بها ثم ينكشف حالها بعد مدة يسيرة وتصير نحاسا أحمر من أقبح المعاملات شكلا لا فرق بينها وبين الفلوس النحاس التى كانت تصرف بالأرطال فى الدولة المصرية السابقة (المملوكية) فى الكم والكيف » .

وهكذا اضطربت المعاملات فلجأت حكومة محمد على الى اصدار تسعيرة رسمية للنقود سنة ١٨٠٨ م بعد صدور فرمان سلطانى يمنع « تعلية أو نقص » قيمة النقود الذهبية والفضية عن مثيلاتها فى الآستانة وقدّر البندقى الذهب بثمانية قروش والمحبوب الاسلامبولى بستة والمحبوب المصرى بخمسة والقرش الواحد بأربعين بارة أو نصف فضة ورغم ذلك استمر نظام النقد مضطربا حتى أصدر محمد على دكريتو

سنة ١٨٣٤ كمحاولة لاصلاح العملة فاتبع نظام المعدنين رسميا ، وسك نقودا ذهبية وفضية وجعل نسبة المبادلة بين المعـدنين ١ : ١٥,٥ ، أى أن الوزن من الـذهب قررت له قيمة تعادل ١٥,٥ مثيلا من الفضة ، واحتكرت حكومة الباشا سك النقود فهى التى تصدر قطع العملة، وهى التى تستولى على أرباح دار الضرب ، فقد حدث مثلا أن سمع محمد على بوسيلة رائجة فى أعمال الصيرفة تتعلق بالريال الفرانسة الذى يساوى فى مصر ٣٦٠نصف فضة أى ٩ قروش ، بينما كان يقـدر فى الشام بثلثمائة نصف فقط ، فكان يرسل الى وكلائه بالشام ألف كيس شـهريا من أنصاف الفضة ليأتوه بدلا منهـا ريالات فرانسة ، يضيف عليها ثلاثة أمثالها نحاسا ويضربها فضة عددية « فيربح فيها ربحا عظيما » على حد قول الجبرتى.

وكانت وحدة النقود المصرية قطعة ذهبية قيمتهـا عشرون قرشا وأخـرى من الفضة ذات عشرين قرشا وزنها أكثر من الذهب بمقـدار ١٥,٥ مرة وذلك تبعـا للنسبة المتعامل بها فى أوروبا وقتئذ ، ولم تكن النقود المصرية المحدودة كافية لسد حاجـة السوق التجارية

لمحلية أو الخارجية ، مما أدى الى تداول النقود الأجنبية بكثرة لذلك َحدَّد لها « محمد على » أسعارا رسمية ، وجعل وحدتها الريال النمساوى المسمى « أبو طاقة » وحدد قيمته بعشرين قرشا كما حدد أسعار الريال الألمانى ، والأسبانى ، والأمريكى ، والوينتسو ، والجنيه الانجليزى ، والمجر ، والبندقى ، والدبلون ، وجاءت هذه التسعيرة بنتيجة عكسية اذ سبَّب تحديد قيم هذه العملات الأجنبية زيادة الاضطراب وادخال كثير من النقود الزائفة الى السوق المصرية ، مما زاد فى صعوبات مصر المالية . هذا الى أن صدور أوامر عثمانية فى فبراير سنة ١٨٣٩ نَصَّت على منع تداول المسكوكات التركية القديمةبأنواعها المختلفة والمسكوكات المصرية القديمة والجديدة وكذلك سبائك الذهب والفضة ، أدى الى اختفاء العملة التركية من التداول فى مصر ، فى وقت كانت فيه الضربخانة المصرية قد توقفت عن سك عملة جديدة فعجزت الحكومة عن دفع المرتبات للموظفين مدة تسعة عشر شهرا واضطر الباشا آخر الأمر الى اعطائهم تذاكر بمرتباتهم المتأخرة كان يصرف ،

بعضها من بيت « توسيجة » Tossiza بعد خصم ٢٠٪ من قيمتها .

ورغبة فى أن يضع الباشا حدا للتلاعب والمضاربات المالية فى أسعار النقود ويطمئن على تحصيل الايرادات وصرفها فى مواعيدها ، وافق فى ٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٥٨ هـ (٢٧ يناير سنة ١٨٤٣ م) على انشاء مصرف مقره الاسكندرية الغرض منه كما قال محمد على نفسه « تداول المصكوكات على حسب فيّاتها الحقيقية ومنع الحيل المضرة » وكان هذا الاجراء فى ذاته اقرارا من حكومة محمد على بفشل الباشا فى الانفراد بشئون الادارة المالية ، وقد أظهرت مقدمة اللائحة التى تأسس البنك بمقتضاها أنه « كثيرا ما اهتمت الحكومة بوضع قاعدة لضبط أسعار العملة المصرية وسائر أنواع العملة المتداولة بالقطر المصرى على حسب فياتها المقررة وأوزان العملة القديمة عند استبدالها ، وكذلك كافة أصناف وأنواع المعاملة التجارية ، بالأسعار التى وضعت لها لوائح متعددة ... وأنه لعدم ضبط قيمة المسكوكات وأوزانها وأسعارها فلأجل ازالة هذه الوخامة من القطر

قد عزمت الحكومة على فتح بنك من بنوك الممالك المتمدنة ويكون له امتياز وسلطة فى تسعير العملة سالفة الذكر والعملة الأجنبية » . وقد أسهمت الحكومة فى أكثر من نصف رأس مال هذا البنك والباقى يدفع من قِبَل أصحاب الامتياز وهما المسيو ميخالى توسيجا اليونانى والمسيو جولو باستر pastré الفرنسى .

وقد استمر خلفاء محمد على فى ضرب نقودهم تحت شروط الفرمان الشاهانى الصادر من الباب العالى فى ٢٠ ذى الحجة سنة ١٢٥٦ هـ (١٣ فبراير سنة ١٨٤١ م) الذى حتم أن تكون النقود المصرية باسم السلطان العثمانى معادلة للنقود المضروبة فى ضربخانة الآستانة من حيث العيار والهيئة والطراز ، والتزم بذلك عباس الأول ومحمد سعيد واسماعيل وتوفيق فلم تسجل على النقود العربية التى ضربت فى عهدهم — أيا كان نوعها — اسم واحد من هؤلاء ، ولم يكن يميزها عن النقود العثمانية سوى الاشارة الى انها « ضرب فى مصر » .

غير أن الفترة ما بين موت محمد على حتى قيام

الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ تميزت بارتباك النقود فى مصر ارتباكا شديدا بسبب رداءة صنعها وقلة ما سك منها ، والتشكك فى صحتها ، لما قام به بعض الأجانب المتمتعين بالامتيازات من التزييف فى وحداتها ، وزاد الأمر سوءا أن كثيرا من الصيارفة كانوا يتنقلون فى القرى والمدن يبيعون النقود الفضية ذات العشرين والعشرة قروش والخمسة فى أوقات موسم القطن للفلاحين بأسعار مرتفعة ، حتى اذا ما انقضى الموسم وأخذت قيمة النقود الفضية تقل لعدم الحاجة اليها ، تقدم التجار الأجانب لشرائها من الفلاحين بأقل من أسعارها ، وزاد تدهور مركز النقد العربى فى مصر فى وقت نشأت فيه مشكلة الديون التى خلفها اسماعيل ؛ فكلما انخفضت قيمة العملة ارتفعت أسعار السندات وزاد مقدار الدين العام ، ونتج عن ذلك خسارة مالية كبيرة لاصرار الدول الأجنبية على عدم قبول نقود رديئة مقومة بأقل من قيمتها الاسمية ، مما اضطر مصر الى تصدير كل ما تحصل عليه من نقود جيدة فأفسح ذلك المجال لطغيان الجنيه الانجليزى على ما عداه من أنواع

النقود الأجنبية فى أسواقنا المحلية . وبذلك أصبحت الحاجة ماسة الى ايجاد نظام للنقود المصرية يؤسس على وحدة للنقد مع سك نقود مساعدة تحل محل العملات الأجنبية ، وقد حدث فعلا أن بدأت الحكومة المصرية سنة ١٨٨١ تحت المراقبة الثنائية فى عصر توفيق فى اصلاح النقود وتولت ذلك لجنة خاصة من علماء المال والاقتصاد تعطلت أعمالها خلال الثورة العرابية وما تلاها من حوادث الاحتلال ، فأعيد تأليف لجنة أخرى فى ٧ أغسطس سنة ١٨٨٤ تحت رياسة ناظر المالية واشراف المستشار المالى البريطانى وعضوية قاضى أفندى وشيخ الاسلام ووكيل المالية وناظر الضربخانة ووكيل ادارة عموم الجمارك ومدير بنك الكريدى بالاسكندرية ، وتولت هذه اللجنة تحديد وحدة للنقود المصرية وبيان أنواع النقود المساعدة ، ووضع شروط سك هذه النقود وعيارها ، واستعانت اللجنة بمديرى دور الضرب فى لندن وباريس وفينا وألمانيا ، وأخيرا تقدمت بعد عام من البحث باقتراحاتها فى تقرير أقرته الحكومة بدكريتو خاص فى ١٤ نوفمبر

سنة ١٨٨٥ ، واستقر الرأى على اتخاذ الجنيـــه المصرى وحدة للنقود ، وتقرر وزنه ٨,٥ جرام من الذهب ، اذ كانت الفضة فى أغلب الدول مستمرة فى الانخفاض حتى اتبعت معظم الدول نظام المعدن الفردى الذهبى ، وتقرر ضرب قطع أخـــرى من الذهب من ذات الخمسين قرشا والعشرين والعشرة قروش والخمسة ، كما سكت بكثرة نقود فضية مساعدة من ذات العشرين والعشرة والخمسة والقرش والقرشين ونصف وربع القرش لتحـــل محل النقود الفضية الأجنبية التى اتفق على سحبها من التداول تدريجيا ، وقسم الجنيه الى مائة قرش وقسم القرش الى عشرة ملليمات بدلا من تقسيمه القديم الى أربعين بارة الى جانب النقود البرونزية من ذات النصف والربع مليم فأصبح للنقود النيكلية ثلاث وحدات وللنقود البرونزية وحدتان على ألا يجبر أحد من الأهـــالى على قبـــول ما تزيد قيمته من هذه النقود النيكلية والبرونزية عن عشرة قروش .

وقد لوحظ أن القطع الذهبية ذات العشرة قروش والخمسة قروش لم يتداولها الناس لصغر حجمهـــا ،

فأصبحت لا تستعمل الا للزينة وتقديمها فى مناسبات الأفراح والحفلات ، وأصبحت فيما بعد تسك بناء على طلب خاص من الأفراد نظير رسم قدره ١٥٪ مقابل سكها لهم ، ورأت الحكومة سحب القرش الفضة تدريجيا لصغر حجمه وقابليته للتحات السريع فحل محله القرش النيكل . والحق أن النقود المصرية نالت نصيبا كبيرا من الاصلاح فى ظل دكريتو سنة ١٨٨٥ ، حتى أن النقود الفضية المحلية نجحت فى طرد النقود الفضية الأجنبية ، فأعلنت الحكومة أنها لا تقبل فى خزائنها أصناف النقود من الريال أبو طاقة ، والريال أبو مدفع ، والريال المجيدى والريال الشنكو ، والفرنك ، والروبية، والشلن ، اعتبارا من أغسطس سنة ١٨٨٨ وفى سنة ١٨٩٨ أنشىء البنك الأهلى المصرى وحصل على امتياز من الحكومة باصدار أوراق البنكنوت على أن يكون نصف ما يصدره مضمونا برصيد ذهبى والنصف الآخر بصكوك تعينها الحكومة .

غير أن قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٣٣٢ هـ (١٩١٤ م) أدى الى اختفاء جزء كبير من النقود الذهبية

والنيكلية والبرونزية اذ اكتنزها الأفراد ، فارتفعت أسعار الفضة فى مصر خلال هذه الحرب وزادت قيمتها الاسمية وخاصة بعد أن غرق فى الطريق مقدار كبير من النقود الفضية المرسلة الى مصر من دور السك البريطانية بسبب الغواصات الألمانية ، مما اضطر الحكومة الى استعمال النقود الفضية الهندية من الروبيات التى كانت تحتفظ بكميات كبيرة منها فى خزائنها وحدد لها سعر قانونى مؤقت ظل حتى أبريل سنة ١٩٢٠ .

كما أن البنك الأهلى وهو المصرف الوحيد الذى كان له حق اصدار أوراق البنكنوت من فئة ١٠٠ جنيه وخمسين وعشرة وخمسة ونصف الجنيه لم يتيسر له نقل الذهب من أوربا لتغطية أوراق البنكنوت التى يصدرها فتقرر أن يكون لهذه الأوراق نفس القيمة التى للذهب ، فكثر تداوله رغم عدم قبوله للصرف بالذهب مؤقتا ، ولكن فرضت الحكومة على هذا البنك أن يودع فى بنك انجلترا ذهبا يكفى لضمان البنكنوت ولم يعدل هذا النظام الا فى سنة ١٩١٦ بقرار خاص أعفى البنك الأهلى من شرط حفظ الذهب واستبداله بأذونات على الخزينة

البريطانية مستحقة الدفع لآجال قصيرة تدفع بالعملة الانجليزية وبذلك نجحت بريطانيا فى ربط الجنيه المصرى بالجنيه الانجليزى فى المعاملات والمبادلات .

وفى سنة ١٣٣٥ هـ (١٩١٦ م) انفصلت مصر عن تركيا فكان ذلك بداية لاستقلال النقود المصرية وتحررها من الارتباط بنقود العثمانيين ضرب الآستانة ، ولكن الضربخانة المصرية عجزت عن سد حاجة السوق من النقود المحلية فكانت مصر تضرب نقودها فى مدينة بمباى بالهند أو برمنجهام فى انجلترا باسم السلطان حسين كامل وذلك على أساس مرسوم صادر فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٦ بحيث لا يختلف طراز النقود عما حدده دكريتو سنة ١٨٨٥ ، ولكن الطغراء التركية استبدلت فى معظم القطع باسم « السلطان حسين كامل » بالخط النسخى المتقن وأسفل الاسم سجل تاريخ توليته العرش بالهجرية وعلى ظهر النقد سجلت عبارة «السلطنة المصرية» مع بيان قيمة النقد بالعربية والانجليزية وتاريخ الضرب بالهجرية والميلادية .

واستمرت نقود السلطنة المصرية تضرب كذلك فى

عهد فؤاد الأول مدة سلطنته الى أن ضربت نقود ذهبية بدار السك بلندن سنة ١٣٤٠ هـ (١٩٢٢ م) باسم (الملك فؤاد) بملابسه الملكية وهى من فئة الخمسة جنيهات بقطر ٤٠ م — ووزن ٤٢٫٥ جرام والجنيه الواحد بقطر ٢٤ م ووزن ٨٫٥ جرام ونصف الجنيه ضرب سنة ١٩٢٣ م بقطر ٢٠ م ووزن ٤٫٢٥ جرام ، وهكذا تتابعت النقود الملكية بصورة فؤاد الأول على أحد وجهى النقد الذهبى والفضى وسجلت على الوجه الثانى بالخط الديوانى عبارة « المملكة المصرية » مع تاريخ الضرب بالهجرية والميلادية ولم تكن نقودنا فى عهد الملكية البائدة تضرب فى مصر بل استمرت تسك فى لندن أو برمنجهام بانجلترا أو بودابست بالمجر .

نقودنا منذ قيام الثورة

لعله يبدو غريبا حقا أن واحدا من أسرة محمد على لم يأخذ بيد الضربخانة المصرية بالقلعة ويعمل على تزويدها بالآلات اللازمة لها مما كان سببا فى زيادة العملة الورقية ، وتخلف الضربخانة عن تزويد السوق المحلية بالنقود اللازمة ، وأخيرا الحقت أعمال دار السك بمصلحة الدمغ والموازين حيث ظلت الى أن أشرقت الأرض بنور الثورة المجيدة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فظهرت الى الوجود دار السك الحالية فى أبهى صورة وأعظمها سنة ١٩٥٤ ، ولم يقف نشاط هذه الدار « عند زيادة الانتاج وامداد غير الجمهورية العربية المتحدة بما تطلبه ، بل امتد نشاطها الى تجويد الانتاج وتنويعه وتطويره وتطويعه الى مطالب العصر المتجددة ؛ وخفض تكاليفه ورفع مستواه الفنى » .

وقد اهتمت حكومة الثورة باصلاح نظام النقود

اصلاحا شاملا فى ضوء تلك القوانين التى صدرت منذ سنة ١٩٥٣ وكان أولها القانون رقم ٤٢٦ الخاص بتعديل عيار النقود الفضية بعد أن لاحظت الحكومة فروقا كبيرة بين قيمة المعادن الداخلة فى صنع كل نوع من النقود وبين قيمتها الاسمية مما يسمح بتحقيق ربح من عملية السك دون ايجاد الضمان الكافى لمنع اختفاء هذه النقود من التداول نتيجة اختزانها أو صهرها لاستعمالها فى الأغراض الصناعية والاتجار فيها ، خاصة وقد طرأ ــ تحت ظروف الحرب العالمية الأخيرة ــ تغييرات كبيرة على أثمان المعادن المختلفة ، مع ندرة وجود بعضها ، وفى أحيان أخرى كانت تتجاوز قيمة المعادن الحقيقية القيمة الاسمية للنقد مما أدى الى اختفاء شطر كبير من النقود الفضية والنيكلية ، سيما بعد أن اشتد الطلب على معدن النيكل للأغراض الصناعية وأصبح استعماله فى سك النقود غير ميسور لندرته وعدم ثبات أثمانه .

وقد رأت وزارة المالية والاقتصاد أن تبحث نظام النقود المصرية بما يتمشى مع ما طرأ من تطور فى هذا

المضمار ، لذلك استقر الرأى على أن تقل نسبة معدن الفضة بالنسبة للنحاس فى قطع النقود الفضية من فئات العشرين والعشرة والخمسة قروش ويقل حجمها ووزنها كذلك ، بحيث يصبح وزن قطعة العشرين قرشا مساويا لوزن وحجم العشرة قروش المتعامل بها والمضروبة قبل الثورة ، والعشرة قروش تساوى وزن وحجم الخمسة قروش ، كما رأت وزارة المالية والاقتصاد أن عملية سك كميات كافية من النقود الجديدة لتحل محل ما هو متداول من نقود ما قبل الثورة سيستغرق بعض الوقت ، ويخشى أنه لو سحبت النقود المعدنية المتداولة من السوق ، قبل أن يتم سك القدر الكافى من النقود الجديدة ينشأ عن ذلك اضطراب فى السوق قد يؤدى الى اختفاء النقود المعدنية من التداول ، لذلك رأت الوزارة الابقاء على النقود المتداولة فلا تسحب الا بعد أن تكون قد أطلقت مقادير كافية من النقود الجديدة لتحل محلها، وفى الوقت نفسه أصدرت وزارة المالية تعليمات الى خزائن الحكومة بحبس النقود الفضية التى تدخل اليها وعدم اطلاقها للتداول ، لاعادة سكها بالعيار والوزن

الجديدين للنقود الفضية ، وقد أسفر ذلك عن سك نقود فضية بدلا عنها تعادل ضعف قيمتها الاسمية على الأقل دون أن تتحمل الحكومة فى ذلك نفقات تتعدى تكاليف اعادة السك وثمن ما أضيف من معدن النحاس.

وتوالت بعد ذلك القوانين والقرارات التى تسمح بسك نقود تذكارية ، يسمح بتداولها قصد تسجيل الأحداث الوطنية والمناسبات القومية ، فقد رخص القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٥ لوزير التجارة والصناعة بمناسبة الاحتفال بعيد مصر القومى اصدار نقود تذكارية يحدد وزنها وعيارها ونماذجها وسعرها مجلس الوزراء ، فسكت قطع نقدية من فئة الجنيه الذهبى التذكارى بوزن قدره ٨,٥ جرام نقش على وجهه عربة رمسيس الثانى وعلى ظهره قرص الشمس المجنح مع تسجيل اسم « جمهورية مصر » ومقدار النقد وتاريخ السنة الهجرية والميلادية وحدد سعر القطعة بخمسة جنيهات مصرية[1] وكذلك سكت نقود من فئة الخمسة جنيهات ذهبية تذكارية لها نفس طراز الجنيه الذهبى

(١) قيمة القطعة الفعلية ٣ر٦٠٥ جنيها .

التذكارى ، ولكن القطعة تزن ٤٢٫٥ جرام وحدد سعر بيعها بخمسين جنيها مصريا [١] ورغم ذلك نفذت كمياتها بسرعة عجيبة وواجهت الخزانة العامة طلبات مستمرة من الهواة للحصول عليها مما جعل الحكومة تعيد سكها من جديد سنة ١٩٥٧ .

وفى سنة ١٩٥٦ بمناسبة الاحتفال بعيد الجلاء فى ١٨ يونيو سنة ١٩٤٦ رؤى سك نقود فضية تذكارية قابلة للتداول من فئة الخمسين قرشا على أن يكون وزن القطعة ٢٨ جرام وأن ينقش على وجهها فتاة فرعونية ترمز الى مصر وقد حطمت الأغلال التى فى يديها وهى تحمل شعلة الثورة ، وعلى ظهر القطعة سجل اسم جمهورية مصر وقيمة القطعة (خمسون قرشا) مع النقش الفرعونى وتاريخ السنة الهجرية والميلادية .

وكذلك سكت فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ بمناسبة تأميم شركة قناة السويس نقود فضية تذكارية قابلة للتداول من فئة الخمسة وعشرين قرشا وفى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٧ سكت نقود فضية تذكارية كذلك من فئة

---

(١) قيمة القطعة الفعلية ١٨٫٠٢٤ جنيها .

الخمسة وعشرين قرشا بمناسبة افتتاح مجلس الأمة . وفى سنة ١٩٥٨ صدر القرار رقم ١٠٧٠ يخول لوزير الخزانة اصدار نقود ذهبية تذكارية من فئة نصف الجنيه بوزن قدره ٤,٢٥ جرام بمناسبة قيام الجمهورية العربية المتحدة .

أما القطع البرونزية التذكارية من فئة العشرين مليما فقد صدر بشأنها قرار جمهورى خاص بمناسبة افتتاح سوق الانتاج الصناعى والزراعى فى ديسمبر سنة ١٩٥٨ وتزن القطعة الواحدة ٥,٧٥ جرام ونقش على وجهها رمز الصناعة والزراعة وعبارة « تذكار سوق الانتاج الصناعى والزراعى بالقاهرة » وعلى الظهر سجل اسم الجمهورية العربية المتحدة وقيمة النقد وتاريخ السك بالهجرية والميلادية .

وبمناسبة العيد الأول لقيام الجمهورية العربية المتحدة صدر قرار جمهورى سنة ١٩٥٩ يرخص لوزير الخزانة سك نقود فضية تذكارية من فئة العشرة قروش قابلة للتداول بوزن ٧ جرام للقطعة وقطر ٢٧ مم وعلى وجهها نقش شعار الجمهورية العربية المتحدة وعلى

الظهر تذكار قيام الجمهورية العربية المتحدة ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٨ مع بيان السنة الهجرية والميلادية .

وبمناسبة البدء فى تنفيذ السد العالى ضربت نقود ذهبية تذكارية من فئة الخمسة جنيهات بوزن قدره ٤٢,٥ جرام وقطر ٣٧ مم ونقش على الوجه رسم يمثل السد العالى وعبارة «تذكار تنفيذ السد العالى بأسوان» وعلى الظهر نقش النسر الفرعونى وعبارة «الجمهورية العربية المتحدة» وقيمة النقد وتاريخ السك بالهجرية والميلادية وحدد سعر القطعة بثلاثين جنيها كما سكت نقود أخرى ذهبية من فئة الجنيه عليها نفس النقش والكتابات الزخرفية بوزن قدره ٨,٥ جرام للقطعة وقطر ٢٤ مم وحدد سعرها بستة جنيهات .

هذه هى نقودنا منذ قيام الثورة حتى اليوم وجلها نقود تذكارية لا تحمل صور الملوك ولا أسماءهم ، بل تحمل صور الآثار المصرية التى ترمز للأصالة والخلود ، مثل أبى الهول والشمس المجنحة ، أو تحمل شعار الانتاج الصناعى والزراعى ، أو رمز التحرير والحرية ، أو صورة السد ذلك الصرح المجيد الذى تعمل

الجمهورية على تشييده بعرق الجيل الصاعد وسواعده، وكل هذا وذاك قصد التعبير عن مصر وعظمتها فى الماضى ، وما يجرى فيها من نهضة فى الحاضر . ولعل أجمل هذه النقود جميعها تلك القطعة الذهبية ذات الجنيه الواحد والخمسة جنيهات التى تحمل على وجهها صورة الشمس المجنحة وعلى ظهرها عربة رمسيس الثانى وفوق رؤوس الخيل نجد كلمة « مصر » بالهيروغليفية .

وانا لنأمل وقد آن أوان تحقيق هذا الأمل أن نرى من بين منتجات دار السك الحالية قطعاً تبدو عليها انطباعات القومية العربية فتزدان بالمنشآت المعمارية والزخارف والكتابات العربية التى تحيط بصورة البطل العربى جمال عبد الناصر رائد القومية وراعيها ، وتسجل على هذه النقود شعار نقودنا العربية منذ فجر الاسلام « لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله » .

خاتمة

وبعد فان المتتبع لقصة النقود العربية فى هذا الكتاب منذ فجر الاسلام حتى اليوم يستطيع أن يتبين من خلال الأدوار التى مرت فيها نقودنا ، الجانب الاقتصادى والفنى ومدى ارتباطهما بالأحوال السياسية التى سادت الشرق العربى ، وكل هذه الأدوار رغم تعددها يمكن تلخيصها فى المراحل الآتية :

١ ــ مرحلة الانتقال :

منذ الفتح الاسلامى ٢٠ هـ (٦٤١ م) حتى قيام الدولة الطولونية ٢٥٤ هـ (٨٦٨ م) وفى هذه الفترة ظهرت تبعية النقود المصرية لنقود الخلافة فى دمشق ثم فى بغداد رغم وجود انطباعات محلية طفيفة .

٢ ــ مرحلة الاستقلال النقدى :

منذ العصر الطولونى حتى الفتح العثمانى لمصر ٩٢٢ هـ (١٥١٧ م) وفى هذه الفترة تمتعت مصر والشام

بنقود قومية مستقلة صدرت على يدى الطولونيين والأخشيديين والفاطميين والأيوبيين والمماليك .

٣ - مرحلة الانهيار النقدى :

منذ الفتح العثمانى حتى ١٩١٦ م وفى هذه الفترة ارتبطت نقودنا العربية بالنقود التركية فى أشكالها وأوزانها وعيارها ، ولم يكن لحكومة مصر فى عهد أسرة محمد على حق اصدار النقود فى غالبية هذه الفترة دون الحصول على اذن خاص يتمثل فى تلك الفرمانات العثمانية التى تحدد نوع النقد الذى يسمح بضربه فى مصر بوزن وعيار معينين . وقد خضعت مصر خلال تلك الفترة للاحتلال البريطانى وأنشىء البنك الأهلى سنة ١٨٩٨ وبدأ فى اصدار العملة الورقية بضمان رصيد ذهبى يودع فى لندن وقد نجحت بريطانيا فى استبدال الغطاء الذهبى منذ ٣٠ أكتوبر ١٩١٦ بأذونات على الخزانة البريطانية . وكانت السيادة فى الواقع للجنيه الاسترلينى رغم قانون الاصلاح النقدى الصادر فى ١٤ نوفمبر ١٨٨٥ وقانون ١٨ أكتوبر ١٩١٦ وقد

ظل هذا القانون الأخير أساسا للسياسة النقدية فى مصر فى عهد الملكية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

٤ ـ عصر النهضة النقدية :

وفى هذه المرحلة استقلت نقودنا بطابع معين يتفق ومنطق الثورة التى بدأت منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من حيث النهوض بجميع مرافق الانتاج فى الدولة ، فأنشئت دار السك الجديدة وزودت بأحدث الآلات والمعدات والفنيين ، لسك نقود قومية تسد حاجة السوق المحلية كما عدلت قوانين العملة بحيث تتلاءم مع المصلحة القومية فصدرت منذ ١٩٥٣ عدة قوانين نقدية معدلة لقانون الاصلاح الصادر فى ١٩١٦ فى عهد الملكية ونهضت دار السك بأعباء كثيرة لا تنكر فضربت الكثير من النقود التذكارية فى مناسبات عدة .

وانا لنرجو مخلصين أن تستمر هذه النهضة النقدية المباركة عربية الطراز فى ظل الجمهورية العربية المتحدة وفى رعاية رئيسها المحبوب .

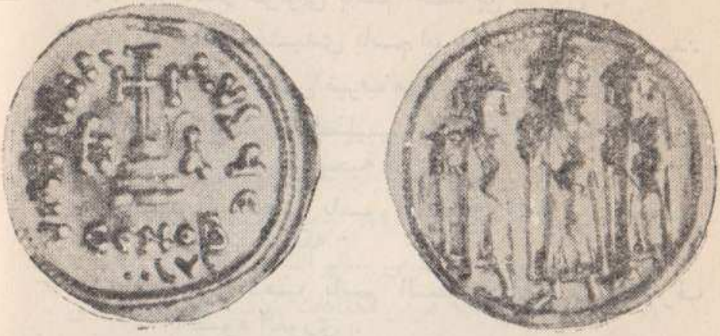
دكتور عبد الرحمن فهمى محمد
أمين متحف الفن الاسلامى

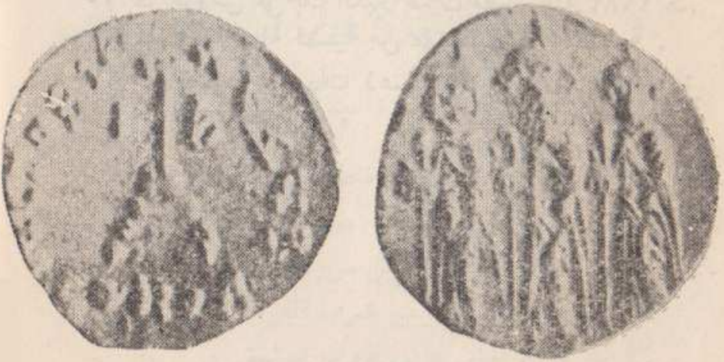
بيان اللوحات

١ – دينار ذهب من العصر البيزنطى .
٢ – دينار ذهب عربى بيزنطى .
٣ – ٥ – دنانير ذهب عربية بتأثيرات بيزنطية .
٦ – دينار عربى بكتابات كوفية ضرب سنة ٧٧ هـ .
٧ – درهم فضة عربى بتأثيرات ساسانية .
٨ – درهم فضة عربى بكتابات كوفية ضرب دمشق .
٩ – وجه فلس بيزنطى عليه حرف M لتدل على قيمته .
١٠ – وجه فلس مصرى ضرب اسكندرية من العصر البيزنطى .
١١ – فلس عربى بصورة عبد الملك بن مروان وتأثيرات بيزنطية
١٣ – فلس عربى بصورة عبد الملك ضرب حلب .
١٤ – فلس عربى ضرب مصر – الفسطاط باسم الوالى عبد الملك بن مروان .
١٥ – وجه فلس عربى ضرب الفرما .
١٦ – وجه فلس عربى ضرب دمشق .
١٧ – وجه فلس عربى ضرب ايليا – فلسطين .

١٨ ـ دينار عباسي يظهر عليه اسم المأمون .
١٩ ـ دينار طولونى باسم أحمد بن طولون .
٢٠ ـ دينار اخشيدى باسم أبو القاسم بن الأخشيد.
٢١ ـ دينار فاطمى ضرب مصر سنة ٣٤١ هـ .
٢٢ ـ عملة ضربها الصليبيون فى الشرق عليها الشارات والعقائد المسيحية .
٢٣ ـ دينار ذهب باسم السلطان المملوكى الظاهر بيبرس ورنكه .
٢٤ ـ دينار ذهب باسم السلطان المملوكى الأشرف قانصوه الغورى .
٢٥ ـ قروش على بك الكبير ضرب مصر سنة ١١٨٣ هـ.
٢٦ ـ وجه عملة فضية من عهد السلطنة المصرية .
٢٧ ـ خمسة جنيهات ذهب تذكار العيد القومى فى عهد الجمهورية .

(١)

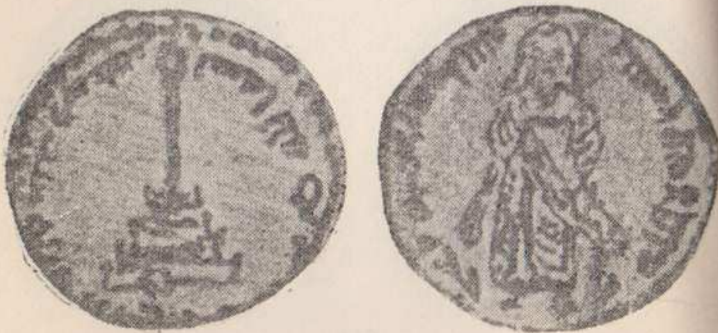




(٢)

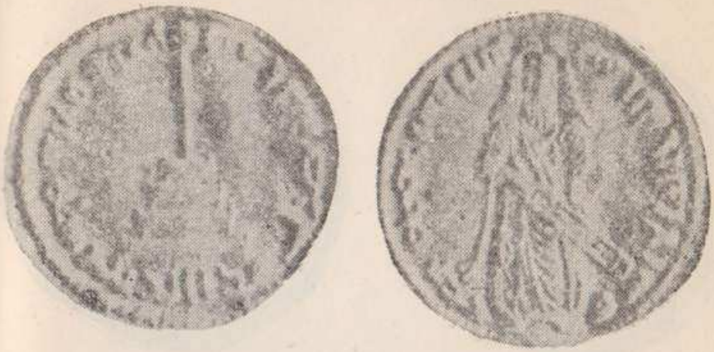
(٣)





(٤)

(٥)

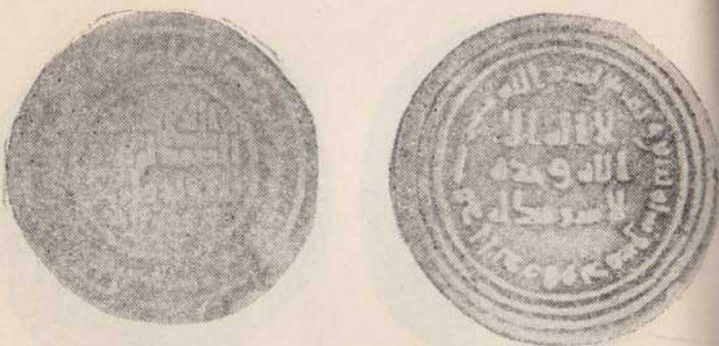




(٦)

(٧)





(٨)

(٩)



(١٠)





(١١)

(١٢)





(١٣)

(١٤)





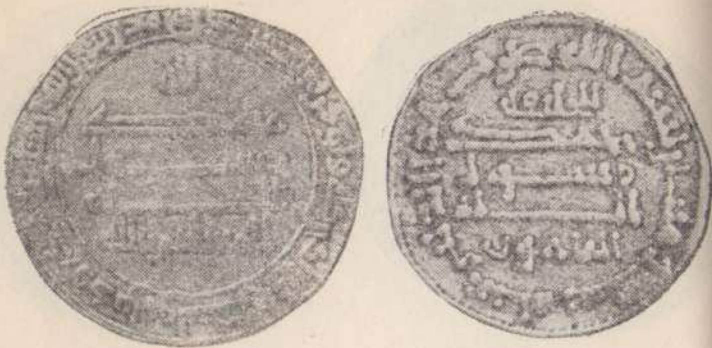




(١٧) (١٦)

(١٥) فى الوسط

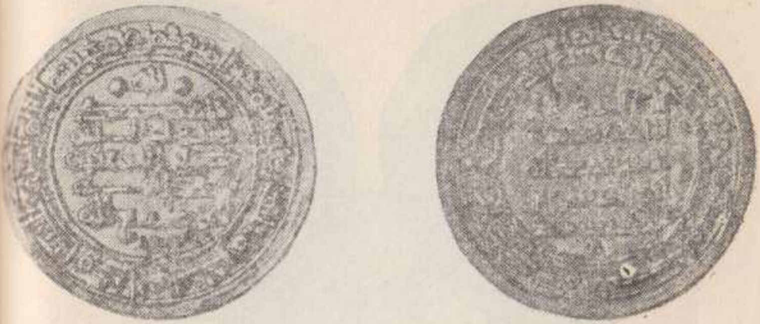
(١٨)





(١٩)

(٢٠)





(٢١)

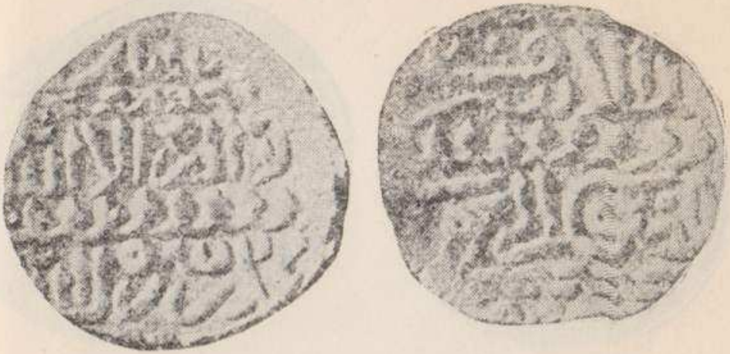
(٢٢)





(٢٣)

(٢٤)





(٢٥)

(٢٦)





(٢٧)